# نحو استراتيجية فعّالة للتنمية الاقتصادية في العراق

# Towards an effective strategy for economic development in Iraq

أ.م.د. علي عبد الهادي سالم

جامعة الانبار / كلية الادارة والاقتصاد / رئيس قسم الاقتصاد

## المستخلص

يعاني الاقتصاد العراقي من اشكاليات وتحديات واختلالات واسعة لاسباب داخلية واخرى خارجيـــة فهـــو لايزال اقتصاد ريعي ( احادي الجانب ) على الرغم من توفر الموارد العديدة والمتنوعة والامكانيات المتاحة فيه ، وان عملية تحديد فلسفة النظام الاقتصادي وتوجهاته وتحديد دور الدولة في ادارة الاقتصاد والسياسات امر في غاية الاهمية والضرورة في العراق . فمعالجات الدستور للقضايا الاقتصادية جاءت ناقصة ولم تستكمل بالقوانين ذات العلاقة ، ولم تكن واضحة ودقيقة ايضاً ، وكذلك حصول تناقضات بين تبنّي الية السوق وبرامج التحـــول والخصخصة ، وعدم الوضوح في الخطط التنموية للقطاعات الاقتصادية ، مما ترتب على ذلك تبديد للثـــروات وضياعها وعدم تحقيق نمو وتطور ملموس طيلة السنوات الماضية . لذا فان اعتماد استراتيجيات ملائمة وفعالة لحالة الاقتصاد العراقي وقطاعاته الاساسية مع توفير البيئة المناسبة لذلك يتطلب اعتماد مهام واهداف للسياسة الاقتصادية الجديدة في العراق ، وفي مقدمتها وضع وترتيب الاولويات الاستثمارية والبنى التحتيـــة اللازمـــة ، وتحديد الموقف من آلية السوق وعملية التحول والنظرة الواقعية نحو دور ومهام القطـــاع الخـــاص ، وتنويـــع الاقتصاد العراقي من اجل تخفيف احادية القطاع النفطي وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى ، ومنها القطاع الصناعي والقطاع الزراعي ، والسياحة واستراتيجية القناة الجافة لتنشيط التجارة والترانزيت ، ثم التنمية البشرية المستدامة . كل ذلك من شأنه ان يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة وصـــولاً للتنميـــة المستدامة في العراق .

## Abstract

Suffering of the Iraqi economy problems and challenges and imbalances and wide for reasons of internal and external is still yield economy (unilateral) despite the availability of resources many and varied and facilities available to it, and that the process of identifying the philosophy of the economic system and orientations and define the role of the state in economic management and policies is extremely important and necessary in Iraq. Vmagat Constitution to economic issues came incomplete did not complete laws related, were not clear and precise, too, as well as for discrepancies between the adoption of the market mechanism and transition programs, privatization, and the lack of clarity in the development plans for the economic sectors, which resulted in a waste of resources and loss and failure to achieve growth and development of concrete throughout past years. So the adoption of appropriate strategies and effective state of the Iraqi economy and its sectors core while providing an appropriate environment for it requires the adoption of the tasks and goals of economic policy the new Iraq, notably the development and order of priority investment and infrastructure, and determine the position of the market mechanism and process of transformation and realism about the role and functions of the private sector , and diversify the Iraqi economy in order to reduce unilateral oil sector and increase the contribution of other

economic sectors, including the industrial sector and the agricultural sector, tourism and a dry channel strategy to stimulate trade and transit, and sustainable human development. All this would lead to achieving economic and social development and access for sustainable development in Iraq

**المقدمة :**

يعاني الاقتصاد العراقي من العديد من المشاكل والاختلالات الهيكلية والبنيوية والتي تعيق نموه وتطوره لاسباب واشكاليات عديدة في مقدمتها انه اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الاساس على النفط كمصدر للدخل من العملات الاجنبية اذ يشكل( 95% ) من ايراداته العامة ، وبموجب ذلك تبنى الموازنة العامة للدولة وتوزع تخصيصاتها وبالتالي فان التغيرات والصدمات الخارجية في السوق النفطية العالمية وتقلبات اسعار النفط تنعكس على هذه الايرادات ومن ثم على الموازنة وبرامج التنمية ، فضلاً عن اشكاليات الوضع الداخلي بجوانبه السياسية المتداخلة والشائكة والاقتصادية ونظامها غير الواضح قد انعكس على الوضع العام والاستقرار والامان ، فتعطلت التنمية وتدمرت البنى التحتية وتردي واقع القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية وارتفاع معدلات البطالة وتزايدها وهروب رؤوس الاموال والكفاءات ، فزادت جراء ذلك الاستيرادات لمختلف السلع والمنتجات الى ما نسبته ( 85–90 % ) تستورد من الخارج وبسبب سياسة الاغراق في السوق المحلية قتلت الصناعة المحلية والانتاج الزراعي وغيرها ، وعدم قدرة السياسة المالية والنقدية ( الاقتصادية )في الحفاظ على الاستقرار العام للاسعار والحد من البطالة يضاف اليها الديون والتعويضات على العراق وآية التحول الى نظام السوق وعملية الخصخصة غير السليمة ، لذا فان ذلك وغيره يتطلب تبني استرايجية تنموية فعالة ومدروسه بشكل سليم وتطبيقها يتاتى وبحسب الاولويات لكي تحقق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

**اهمية البحث** : ان ما تقدم ذكره يمثل ابرز النقاط والافكار التي تبين اهمية هذا البحث واختياره وتسليط الضوء عليه لضرورته القصوى للاقتصاد العراقي .

**مشكلة البحث** : على الرغم من توفر الموارد العديدة والمتنوعة والامكانيات المتاحة في الاقتصاد العراقي الا انه يعاني من اشكاليات وتحديات واختلالات واسعة لاسباب داخلية واخرى خارجية و لايزال اقتصاداً احادي الجانب ( ريعي ) الامر الذي يتطلب اعتماد تشكيله متنوعة من السياسات الاقتصادية والستراتيجيات القطاعية لتطوير هذا الاقتصاد .

**فرضية البحث :**

يستند البحث الى فرضية مفادها ، ان اعتماد استراتيجيات ملائمة لحالة الاقتصاد العراقي وقطاعاته الاساسية ، مع توفير البيئة المناسبة لذلك من شأنه ان يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد العراقي ويضمن تطوره .

**هدف البحث** : يركز البحث على تحقيق هدفين اساسيين :

1- تحديد اهم الاشكاليات والتحديات التي تعيق تطور وتنمية الاقتصاد العراقي وفق رؤية تحليلية واقعية وعلمية متجردة .

2- تقديم تصور لاستراتيجيات التنمية الفعالة والمطلوبة في الاقتصاد العراقي ، بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة .

**منهجيةوهيكلية البحث** : من اجل تاكيد فرضية البحث والوصول الى تحقيق اهدافه، فقد تم اعتمـــاد المـــنهج الوصفي التحليلي واستنباط المعلومات والنتائج بموجب ذلك . لذا قسم البحث الى محـــورين رئيـــسيين : تناول المحور الاول ( الاقتصاد العراقي / الاشكالية والتحديات ) .في حين تـــضمن المحـــور الثـــاني ( استراتيجية التنمية المطلوبة للاقتصاد العراقي ) مركزين على ابرز واهم القطاعات الاقتصادية الاساسية والتي فيها قدرات واعدة من شأنها تحقيق هذا التطور . ثم اختتم البحث بمجموعـــة مـــن الاســـتنتاجات والتوصيات بهذا الصدد . والله ولي التوفيق

## المحور الاول

## الاقتصاد العراقي : الاشكالية والتحديات

**اولاً : الدستور والنظام الاقتصادي والسياسة الاقتصادية :**

الدستور : هو وثيقة عقد اجتماعي تحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتبين التزامات وواجبات وحقوق كل طرف ، ولايمكن لاي حياة ديمقراطية ان تستمر دون هذه الوثيقة ( الدستور ) وبالنظر لاهميتها ينبغي التوافـــق عليها وتهيئة الشروط اللازمة لها وهو القانون الاسمى والاعلى في العراق .

ان الحكم النهائي على اي نظام اجتماعي في الحاضر والمستقبل من خلال مقدار ما يقدمه للانسان من رعايـــة وما يكفله له من حقوق كما ان اي نظام اقتصادي لا يكون عادلاً اذا لم يحقق الحرية الاجتماعية التـــي تجـــسد كرامة الانسان وتوفر له كافة الشروط والوسائل لتطوره الفكري والحضاري واشباع حاجاته الاساسية .

فالنظام الراسمالي في فلسفته وقوانينه وتطبيقاته غير قادر على تامين الحرية الاجتماعية الكاملة للفرد لانه يرتكز على الحرية الفردية المستبدة والاستغلالية .

اما النظام الاشتراكي في تجارب تطبيقه لم يفلح في انضاج فكرة الحرية الفردية بل قيدها مع تحقيق الحرية الاجتماعية والتي هي الاخرى انعكست نتائجها سلبية في مسار التطبيق للتجربة في مجتمعاتها وبالتالي فشل هذا النظام في تحقيقه الحرية الاجتماعية الفاعلة .

وبموجب ما تقدم على النظام الاقتصادي في العراق الجديد ان ياخذ بالمزج العقلاني بين الحريتين الاجتماعيـــة والسياسية والفردية واخراجها من دائرة التناقض وهي مهمة تاريخية وحاسمة ينبغي تجاوزها من خلال السياسة الاقتصادية وعبر بنود الدستور والقوانين اللازمة في الباب الاقتصادي منه .

ان من بين اهم الابواب او الفصول في الدستور هو الباب او الفصل الاقتصادي اذ لا شي يحدد سلوك الفرد وقوة انتمائه الوطني كالاقتصاد لذا فان تحديد فلسفة النظام الاقتصادي هي مسؤولية ومهمة تاريخيـــة ووطنيـــة كبرى ، وان المدخل الى كل المواضيع الاقتصادية هو تحديد نوع العلاقة بين الدولة والاقتصاد والـــدور الـــذي تؤديه الدولة ومؤسساتها الرسمية المختلفة في ادارة وتوجيه الاقتصاد ، ودور القطاع الخاص فيه .

لقد تضمن الدستور وعبر مواده من المادة ( 22 ) الى المادة ( 28 ) منه ما يتعلق بالجوانـــب الاقتـــصادية فمثلاً ورد في المادة ( 25 ) منه " تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثماركامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته " ( **الدستور ، 2011 :5** )

ومن ملاحظة هذا النص يتضح انه لم يتم تحديد فلسفة النظام الاقتصادي ولا السياسة الاقتصادية وانما جاءوفق صياغة عامة وغير محددة التوجه ثم العبارات اللاحقة على الرغم من وضوحها الا ان الواقع الفعلي لم يتضمن تطبيقاً وتجسيداً لاي منها لحد الان ، ولهذا نقول ان المعالجة الحالية للقضايا الاقتصادية في الدستور الحالي ناقصة بسبب طبيعة ظرف العراق حين صياغة الدستور وكذلك لطبيعة الوضع السياسي غير المستقر والمتقاطع في احيان كثيرة .

**ثانياً : المشاكل السياسية وعدم الاستقرار وغياب التنمية الاقتصادية :**

ان المشاكل السياسية وراء غياب التنمية الاقتصادية فبسبب تعدد الكتل والقوى السياسية سواء المنضوية في العملية السياسية او خارجها وعدم اتفاقها على برامج موحدة انعكس على عدم الاستقرار وبالتالي الى التقاطع والتضاد في الكثير من الاحيان مما عطل برامج التنمية في كل المجالات ، وبسبب الوضع السياسي وتعقده كان التعقيد ايضاً في عملية المحاصصة والتوافقات الوزارية بحيث غدت الادارة للوزارات حسب الولاءات السياسية والحزبية ، وحصيلة ذلك عدم وجود تنمية اقتصادية حقيقية وانما هناك ما يمكن تسميته تنمية العملية الاستهلاكية للمجتمع ، ان المشاكل السياسية وعدم الاستقرار قادت ايضاً الى انعدام الرؤى الاقتصادية الواضحة والخطط الاستراتيجية القادرة على حل كافة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وتولد عن ذلك عدم وجود جهاز اداري يستطيع ادارة الاقتصاد ومؤسساته بكفاءة ومهنية في ظل تفشي حالة الفساد الاداري والمالي ، واللجوء الى الحلول الارتجالية الانية لبعض الحالات مما ادت الى نتائج سلبية على مجمل الاقتصاد العراقي .

لذا فان المشاكل السياسية المستمرة ولحد الان ادت الى وضع التنمية الاقتصادية في مراحل متأخرة فأذا ما استطاعت الكتل والكيانات من حل كافة المشاكل السياسية في البلد لاستطاعت الدولة من حل كافة القضايا والمشاكل المتعلقة بالجانب الاقتصادي وهذا يلزم جميع الاطراف ومن اجل مصلحة العراق وشعبه ان تتقارب لوضع حلول جذرية للمشاكل السياسية من اجل النهوض بالاقتصاد العراقي وتطوره ومستقبله ، ويمكن القول انه قد حصل نمط جديد للتنمية في العراق وهو ما يسمى ( بالتنمية السياسية ) على مستوى الوزارات والمحافظات سواء من حيث التخصيصات او تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات وغيرها .

**ثالثاً : احادية القطاع النفطي ومشكلة الصناعة النفطية :**

العراق واحداً من البلدان النفطية المهمة ، ويمثل ثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم فهو ياتي بالمرتبة الثانية بعد العربية السعودية في قائمة البلدان التي تحتوي على اكبر احتياطي مؤكد من النفط الخام ، وتجمع اغلب التقديرات في الوقت الراهن على ان حجم الاحتياطي العراقي المؤكد من النفط الخام يصل الى اكثر من ( 110 ) مليار برميل وهو ما يعادل ( 11 % ) من اجمالي الاحتياطي العالمي عام 2003 ، في حين تشير تقديرات اخرى رقم اعلى من ذلك بكثير ربما يصل الى مايقارب ( 300-310 ) مليار برميل كاحتياطي غير مؤكد ( تخمينات ) وذلك لان التنقيب عن النفط قد توقف منذ عام 1980 وان ( 50 % ) من الحقول النفطية لم يجر تقويمها بعد ، ومنها مثلاً منطقة الصحراء الغربية في الانبار التي يعتقد انها تحتوي على ( 100 ) مليار برميل من الاحتياطي النفطي غير المستثمر من حقول عكاز وبدرجة نقاوة عالية جداً .

كما ان العراق لديه كمية كبيرة من الغاز الطبيعي تبلغ ( 115 ) ترليون قدم مكعب ، وبذلك فقد اتسم الاقتصاد العراقي باعتماده الكبير على القطاع النفطي والاعتماد الشديد على عوائد تصدير النفط الخام كمصدر تمويل

سواء للتنمية الاقتصادية او الاجتماعية وبالتالي ترتب على هذه الاعتمادية والاحادية ان اية محاولة انفاق لاعادة البناء الاقتصادي ولانعاش النمو لابد ان ترتبط بالتطورات التي تحدث في القطاع النفطي ، والجدول في ادنـــاه يبين لنا انتاج وتصدير النفط وبعض المؤشرات النفطية الاخرى .

**جدول ( 1 ) انتاج وتصدير النفط الخام العراقي ومؤشرات اخرى للمدة ( 2000– 2012 )**

| السنوات / المؤشر | 2000 | 2003 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | نسبة التغير % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| كمية النفط المنتج ( مليون برميل ) | 2810 | 1500 | 1600 | 2787 | 2000 | 2160 | 5375 | 2870 | -- |
| كمية النفط المصدر ( مليون برميل ) | 2039 | 1000 | 1640 | 1855 | 18555 | 1980 | 2165 | 2600 | -0.8 |
| قيمة النفط المصدر (مليون دولار) | - | - | 40015 | 595390 | 41329 | 84000 | 88500 | 102000 | 26.3 |
| كمية النفط المجهز للمصافي (مليون برميل ) | - | - | 121 | 1606 | 162 | 192 | 210 | 215 | 17.3 |
| كمية النفط المجهز للكهرباء ( مليون برميل ) | - | - | 18 | 16 | 25 | 23 | 32 | 36 | -8,0 |

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ( 2008 / 2009 ) جـدول رقم ( 1 / 18 )

ويتضح من الجدول ( 1 ) ان القطاع النفطي قد حقق نجاحات في زيادة معدلات الانتاج النفطي فقد ازدادت من 1500 مليون برميل يومياً عام 2003 الى ( 2 ) مليون برميل عام 2009 ثم ارتفع الى ( 2870 ) مليـــون برميل يومياً عام 2012 ، وهذا الامر ينعكس كذلك بالزيادة على الكميات المصدرة الى الخارج وهي الاســـاس في تحقيق العوائد والايرادات من النفط ، وعلى الرغم من هذه الزيادات عبر هذه السنوات الا انها لم تصل الى مستوى الانتاج في عقد الثمانينيات من القرن الماضي ، اذ كان العراق ينتج خلال تلك المـــدة بحـــدود ( 3.5 ) مليون برميل يومياً ، كما ان المعدات والمكائن والاليات المتعلقة باستخراج النفط لم يجر عليهـــا اي تحـــسين ، الامر الذي جعل تلك المعدات تصاب بحالة من التقادم ( **الربيعي ، 2010 : 4** ) انعكس علـــى واقـــع الانتـــاج النفطي في العراق .

تكمن اهمية القطاع النفطي الستراتيجية في مساهمته الفاعلة في بناء القاعدة التنموية في العراق فضلاً عن كونه اهم مصدر لامدادات الطاقة والمواد الاولية للاستهلاك المحلي ، وهذا القطاع لم يبق بعيداً عن التحـــديات التي واجهها الاقتصاد العراقي ويمكن ان نشير في هذا الصدد الى اهم المشكلات او التحـــديات التـــي تواجـــه الصناعة النفطية في العراق وكما يلي : ( **الربيعي ، 2010 : 5** )

1–غياب استراتيجية تنظيمية موحدة تجمع الخطوات والقرارات المتخذة لتنمية هذه الصناعة في اطـــر زمنيـــة وكمية وتسويقية محددة .

2– غياب التشابك الانتاجي بين انشطة الصناعة النفطية من ناحية مع باقي فروع الصناعة التحويلية من ناحية اخرى .

3- افتقار ادارات الصناعة النفطية الى التدريب الفني والتقني والاداري بشكل يعزز قدراته او يرفده بقـــدرات ومهارات جديدة .

4- تشتت وتبعثر مواقع الصناعات النفطية الحالية وافتقارها الى الحماية الامنية المؤهلة واللازمة لادارة العمل هناك .

5- تسرب الكثير من الخبرات الفنية والمتقدمة التي كانت تعمل في القطاع النفطي الى قطاعات لا صلة لها او الى خارج العراق .

6- ضعف وتبعثر تمويل تنمية قطاع الصناعات وشيوع حالات الفساد الاداري والمالي .

7- الحاجة المتنامية الى المعدات اللازمة لضمان الاستمرار والتطوير لان الاجهزة السابقة باتـــت متقادمـــةاو متعطلة وغير كفوءة تقنياً .

اما المتطلبات اللازمة لتطوير الصناعات النفطية في العراق يمكن القول انه من اولويات السياسة النفطية في العراق هو اعادة اعمار وتاهيل الحقول والمنشآت النفطية وتطوير حقول جديدة واستكمال برامج الاستكـــشافات والتنقيب عن النفط واستغلال الغاز الطبيعي في اوسع القطاعات الاقتـــصادية وبنـــاء معامـــل تكريـــر جديـــدة للاستهلاك المحلي والتصدير وتدريب وتاهيل ملاك نفطي جديد وتشجيع القطاع الخاص المحلي والتاكيد علـــى اهمية تشريع قانون نفطي واضح وشامل ياخذ بعين الاعتبار امكانيات العراق الهيدروكربونية الكبيـــرة وحالـــة الدمار والاهمال التي لحقت بتلك الصناعة وشحة الموارد المالية وضرورة الاستعانة بالكفاءات العراقية داخـــل وخارج العراق ومن اهم المتطلبات لتطوير الصناعات النفطية الاتي :

أ-تحتاج القطاعات النفطية الى تدريب عالي الجودة لضمان تنمية مهارات القوى العاملة والادارات في المجـــال الاداري والفني .

ب- يحتاج تطوير الصناعات النفطية الى وجود مناخ امن يمكن ان تجري فيه العمليات بشكل طبيعي او شـــبه مستقرة وهذا ما لا تحظى به فرص تطوير الصناعات النفطية لحد الان في العراق .

ج- يحتاج تطوير الصناعات النفطية الى ضرورة وجود منهج يحدد بوضوح موقف الحكومة من خصخـــصة القطاع النفطي على ان يعمل هذا المنهج على الفصل بـــين عمليـــة خصخـــصة القطـــاع الاســـتخراجي وخصخصة قطاع المنتجات النفطية التابع له من حيث التصنيف الصناعي لقطاع الصناعة التحويلية بحيث تشمل عملية الخصخصة جميع مجالات الصناعة النفطية فيما عدا قطاع استكشاف النفط وانتاجـــه ، امـــا الخدمات الملحقة بعملية انتاج النفط الخام كعمليات الحفر والتنقيب وانشاء المصافي ومد خطوط الانابيـــب والتسويق وشبكات التوزيع والتسويق والتكرير والخدمات الاخرى ، فيمكن ان تخصخص كلياً او جزئياً ، لاسيما وان العراق في ظرفه ووضعه الراهن يحتاج الى صناعة نفطية نشطة تتميز بيئة تنافسية لديها قدرة النمو التقنية السريعة وتستطيع ان تستجيب سريعاً للظروف المتغيرة في الداخل او على المستوى الخارجي ، الا ان عدم وضوح المنهج بهذا الشأن جعل آليات ووسائل الاستثمار في القطاع النفطي غائبة لحد الان .

- تارجح القرار الاقتصادي وعدم وجود جهة مرجعية واضحة يمكنها اتخاذ القرار المناسب من غموض المشهد السياسي وتداخلاته وتعاقب مجموعة من الحكومات غير المستقرة زمنياً ولا تمتلك الصلاحيات الكافية لاتخـــاذ قرارات طويلة الاجل .

– غياب المناخ الاستثماري الملائم لدخول الاستثمار الاجنبي او العربي بشكل مكثف الى الـــصناعة العراقيـــة عموماً والنفطية بشكل خاص .

– غياب الاستثمار المحلي المرموق ، وتدني الامكانيات التمويلية للبنوك والمؤسسات المحلية .

– ان ظروف عدم الاستقرار الامني والسياسي وعدم وضوح الامور الدستورية والقانونية بـــشأن مفاوضـــات الاستكشاف والانتاج مع شركات النفط الدولية جعل الجهات الرسمية تحجم لحد الان عن اتخاذ اي قرار طويل الاجل بشان الصناعات النفطية .

**رابعاً : تحديات السياسة النقدية:**

تعد السياسة النقدية جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية الكلية اذ تؤدي دوراً مهماً وفاعلاً في تنظيم عرض النقد والتحكم بالسيولة النقدية والائتمان ، لذلك تستطيع السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي مـــن تحقيـــق اهداف حيوية ومحددة وفق اولويات تقررها طبيعة وحالة الاقتصاد وما يعانيه من مشاكل وتحديات اقتصادية ، فقد تستخدم السلطات النقدية اهداف وسيطة كعرض النقد واسعار الفائدة للوصول الى تحقيق اهداف نهائية تصبو اليها كاستقرار الاسعار والحد من التضخم والذي يعد من ابرز الاهداف التي تسعى اليها كافة الاقتصادات في العالم نظراً لاثاره السلبية العديدة والتي تنعكس على الاقتصاد والنمو الاقتصادي . ( **الصادق ، 2006 : 42** ) وبالتاكيد ان الوصول الى تحقيق هذه الاهداف يتم من خلال استخدام الادوات والوسائل النقديـــة الكميـــة منهـــا والنوعية المباشرة وغير المباشرة وهي عديدة ومتنوعة .

ولذلك فأن التحدي الذي واجهته السياسة النقدية والسلطة النقدية في العراق بعد عام 2003 هو حالـــة التـــضخم الجامح او المفرط او المنفلت احياناً ، الامر الذي تطلّب رسم سياسات نقدية مستقلة عـــن اي قـــرار سياســـي للسيطرة عليه ، وان تكون للسلطة النقدية مرونة وحرية في استخدام ادواتها المختلفة لمحاربة التضخم المفرط .

1– التضخم : شهد الاقتصاد العراقي موجات التضخم منذ عقد السبعينيات بعد ثورة اسعار النفط والبدء بتطبيق خطط التنمية الخمسية مع زيادة معدلات الاصدار النقدي وزيادة الرواتب ثم تفاقمت في عقد الثمانينيات ( عقـــد الحرب العراقية الايرانية ) وتعمقت اكثر في عقد التسعينيات عقد الحصار الاقتـــصادي والعلمـــي ، وتوقفـــت الصادرات النفطية وتجميد الارصدة العراقية ، وتبين مؤشرات البنك المركزي العراقي ان نسب التضخم فـــي عقد التسعينيات بلغت معدل( 500 %) ولهذا فان ابرز التحديات امام السياسة النقدية الجديدة هـــو ( مكافحـــة التضخم وتحقيق والاستقرار المالي ) ان التركيز على التضخم باعتباره الهدف الاساس للبنك المركـــزي فـــي الاقتصاد العراقي من اجل الوصول الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على الرغم من ان هناك اعباء وتكـــاليف يتحملها البنك المركزي العراقي لتحقيق هذا الهدف ، اذ ان خفض التضخم بنسبة (20 % ) سنوياً يضيف قـــوة شرائية تقدر بحوالي (21) ترليون دينار للاقتصاد العراقي كمنافع ، وان تكلفة العمليات النقدية التـــي يتحملهـــا البنك المركزي بلغت (2) ترليون دينار وهذا يعني ان كل دينار كلفه يحقق( 10) دينار منفعة بفعل مـــضاعف عمليات السياسة النقدية ويعتمد حسن الاختيار على المثبت الاسمي ( اشارة سعر الصرف ) او ( اشارة ســـعر الفائدة ) وحمايته للاقتصاد الحقيقي من الصدمات . ( **صالح ، 2007 :16** )

ويمكن الاعتماد على الرقم القياسي لاسعار المستهلك كمؤشر للتعبير عن التغيير في المستوى العام للاســـعار كما يمكن استعماله كمخفض للوصول الى الاسعار الثابتة لبعض المؤشرات الاقتصادية المهمة ، مثل مـــستوى

الرفاهية للفرد ، المستوى المعاشي للفرد وغيرها . والجدول ( 2 ) يبين نسب التضخم والرقم القياسي للاسعار للمدة قبل 2003 وما بعدها

**جدول ( 2 ) نسب التضخم والرقم القياسي للاسعار للمدة قبل 2003 وما بعدها(النسبة %)**

| 2010 % | 2009 % | 2008 % | 2007 % | 2006 % | 2005 % | 2004 % | 2003 % | 1995-2003 | 1990-1995 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 31.4 | 30.2 | 32.4 | 30.8 | 53.3 | 36.9 | 26.9 | 32.9 | 55.9 | 129.4 |

المصدر : د. ثريا الخزرجي : تقييم اداء السياسة النقدية في العراق والحد من التضخم ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، بغـداد ، العدد 45 ، كانون1 ، 2007 .

– وزارة التخطيط : الجهاز المركزي للاحصاء مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمـدة 2007 – 2010 تشرين الثاني 2011 جدول 1 ص 10

**2- عرض النقد واسعار الفائدة :**

لقد تزايد عرض النقد منذ عقد الثمانينيات بسبب تمويل العجز المالي للدولة والانفـاق العـسكري والمـدني المتزايد واعتماد ما يسمى بسياسة ( النقد الرخيص ) ثم بلغ عرض النقد ( 7. 24 ) مليار دينار عـام 1991 ، ارتفع ليصل الى ( 3 ترليون دينار ) 2003 وبعد توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة عام 1996 اثـر ذلـك بشكل ايجابي في انخفاض عرض النقد فقد انخفض معدل النمو السنوي الى( 19.2 % )

واصبح هدف السلطة النقدية هو استقرار معدل نمو عرض النقد وخفض السيولة لتحقيق هدف كبح التـضخم والسيطرة عليه ، والجدول ( 3 ) يبين تطور عرض النقد ومعدل نمو عرض النقد وصافي العملة في التـداول ونسبتها الى عرض النقد ولسنوات مختارة قبل 2003 ، ولغاية عام 2010 .

**جدول (3 )**

**تطور عرض النقد ومعدل نموه لسنوات مختارة وللمدة ( 1990– 2000 ، 2003– 2010 ) ( مليون دولار )**

| السنة | عرض النقد 1 | صافي العملة في التداول (2) % | معدل نمو عرض النقد (3 ) | صافي العملة / عرض النقد% |
|---|---|---|---|---|
| 1990 | 15359.7 | 51.6 | 13412.1 | 87.3 |
| 2000 | 1728006 | 16.5 | 1474321 | 85.3 |
| 2003 | 5774000 | 91.6 | 4630000 | 80.2 |
| 2004 | 10149000 | 75.8 | 7163000 | 70.6 |
| 2005 | 1399000 | 12.3 | 9113000 | 79.9 |
| 2006 | 1540000 | 35.6 | 10968000 | 70.9 |
| 2007 | 21721000 | 40.5 | 14232000 | 65.5 |
| 2008 | 21893390 | 28.5 | – | – |
| 2009 | 24174773 | 37.3 | – | – |
| 2010 | 27507328 | 51.7 | – | – |

المصدر : 1– البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للابحاث ، نشرات سنوية مختلفة .

2- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء ، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي فـــي العـــراق ، للمدة 2007 – 2010 تشرين الثاني 2011 جدول 2 ص11

**3- سعر الصرف :**

لقد اعتمدت السياسة النقدية الجديدة بعد عام 2003 ولا سيما بعد صدور قانون البنـــك المركـــزي الجديـــد واعتماده ادوات واساليب جديدة واكثر فاعلية ، فقد تركزت جهود السلطة النقدية على ايجاد سعر صرف توازني للدينار العراقي مقابل الدولار واقرب الى السعر الحقيقي ، ومع تطور ايرادات النفط ، فان سعر الصرف اصبح تحت السيطرة من قبل البنك المركزي في السنوات الاخيرة على الرغم من حالـــة الزيـــادات النـــسبية فيـــه ، والمطلوب هو ان تصل الى السعر وهو ان الدولار يساوي الف دينار كخطوة اولى لتعزيز الثقة بالعملة الوطنية ولتقليل عملية الدولرة في الاقتصاد العراقي وهي منتشرة ومعتمدة في اغلب التعاملات وفي الازمـــات بـــشكل خاص وبالتالي لتأثيره على النشاط الاقتصادي

وكحصيلة لما تم ذكره فان السياسة النقدية التي يعتمدها البنك المركزي عبر ادواته النقديـــة هـــي سياســـة انكماشية في حين ان الاقتصاد العراقي يمر بحالة التضخم الركودي ، لذا فان ارتفاع سعر الفائدة يـــؤدي الـــى زيادة نسب الادخار ويعد معوقاً للاستثمار في كافة مجالاته الامر الذي يتطلب اصلاً اتباع سياسة نقدية توسعية محسوبة عبر تخفيض اسعار الفائدة والانفتاح في تشجيع الاستثمار المحلي وزيادة القروض والسلف للقطاعـــات الاقتصادية والخدمية في الاقتصاد العراقي

ان عملية ربط الدينار العراقي بالدولار الامريكي تندرج ضمن السياسة النقدية الجديدة التي اتبعت بعـــد عام 2003 بعد ان وصلت قيمة الدينار العراقي الى ادنى مستوياتها ، وبعد ان تم التأكيد على ان حجم الكتلـــة النقدية في التداول قد قاربت ( 5 ) ترليون دينار من دون اسناد مناسب للرصيد من العملات الاجنبية والذهب ، وهنا ايضاً لا يمكن الاطمئنان الى الاستقرار الاقتصادي بدلالة استقرار صرف الدينار مقابل الدولار وفي فترة ما ذلك ان الفروق الواسعة بين اقتصاد دولة الدولار واقتصاد دولة الدينار ، لان كلاً من العملتين يستمد قوته في الامد المتوسط من قوة وحجم اقتصاده وعوامل اخرى لا مجال لذكرها الآن ، بعكس ما تعتقده السياسة النقديـــة العراقية من تغير سعر الفائدة او وضع هدف مسبق لخفض السعر ( 40% )خلال عام 2007 باعلان وعد ذو بعد رسمي سياسي وليس اقتصادي بتحسين القوة الشرائية للدينار العراقي بزيادة قيمته مقابل الدولار لكن لم تتم دراسة اثره على الاقتصاد العراقي من ناحية ان جميع الايرادات ستنقص بحجم الزيادة الموعـــودة مـــن قيمـــة الدينار مقابل الدولار . ( **ردام ، 2009 : 4** ) كذلك فان توقف وضعف القطاعـــات المنتجـــة فـــي الـــصناعة والزراعة يدفع الاقتصاد العراقي بقوة نحو هاوية الاستمرار في سد احتياجاته في الاستهلاك العام والخاص عن طريق الاستيراد بالدولار الامريكي الذي تم شراءه في اسواق المال العراقية مما يهيأ ظرفاً مناسباً للمضاربة في سوق البورصة للدينار امام العملات الاجنبية مما يؤدي الى بقاء سعر صرف الدينارالعراقي متذبذباً امام الدولار الامريكي اي رفع قيمة العملة الوطنية ( الدينار ) عن طريق الدعم النقدي فقط مما تؤدي بدورها الى رفع كلفة المنتجات من الصناعة الوطنية النامية على مصادر او مواد اولية مستوردة ( غير طبيعية ) وعدم قدرتها علـــى منافسة السلع والبضائع المستوردة ، وهي في حالة الاغراق للسوق المحلية حتى بالسلع والخدمات .

**خامساً- اشكالية وتحديات السياسة المالية ( الموازنة العامة )**

تعمل السياسة المالية في العراق وفق سياسة الانفاق الاستهلاكي الحكومي الذي يؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات المنتجة محلياً وازدهار القطاعات الانتاجية المحلية ، الا ان هذا التوجه النظري قد ينطبق على اقتصاديات الدول التي بلغت تطوراً معيناً وتمتلك القواعد الانتاجية الفاعلة ونمطاً اقتصادياً واضح المعالم والذي لاينطبق بدوره على حالة الاقتصاد العراقي في الوضع الراهن المتميز اصلاً بضعف القاعدة الانتاجية وتعطلها في مجالي الصناعة والزراعة فضلاً عن تدهور البنية التحتية اللازمة لمساندة القطاعات الانتاجية الفاعلة ، الامر الذي ادى الى تفاقم الطلب مما دفع الى التوسع في الاستيراد وهذا ما حصل في الاقتصاد العراقي الذي تحول بدوره الى ضاغط باتجاه سلبي على الانتاج المحلي المتدهور اصلاً ليزيده عمقاً واتساعاً .

ثم ان السياسة المالية في العراق بعد عام 2003 اعتمدت على موارد النفط وعوائده السنوية بشكل اساسي وكلي لتمويل الميزانية وتغطية النفقات المطلوبة بدلاً من البحث عن موارد اخرى تعزز خزينة الدولة وماليتها ، مثل الضرائب وتفعيل دور الضريبة على الاقتصاد الوطني بحدود ونسب مقبولة ، او التفكير في ايجاد واتخاذ اجراءات عملية لتوظيف جزء من عوائد النفط في تنمية القطاعات الانتاجية الفاعلة في الاقتصاد الوطني ، وبعكس ذلك فقد اتبعت سياسة توسعية ( غير نوعية ) بتغليب واعطاء النسبة الاكبر للنفقات التشغيلية على حساب حصة النفقات الاستثمارية في اعداد وتصميم موازناتها السنوية طيلة المدة والجدول (4 ) يبين هذه النفقات ونسبتها من الاجمالي للمدة ( 2003- 2011 )

**جدول ( 4 ) الموازنة العامة ونسبة النفقات التشغيلية والاستثمارية للمدة ( 2003 – 2011 )**

( مليار دولار )

| السنة | تخصيصات الميزانية ( مليار دولار ) | ترليون دينار | نسبة النفقات التشغيلية % | نسبة النفقات الاستثمارية % | نسبة التغير السنوي % |
|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 6,100 | 11.809 | 100 | – | – |
| 2004 | 13.000 | 18.889 | 100 | – | 2.13 |
| 2005 | 25.000 | 36.800 | 88 | 12 | 1.90 |
| 2006 | 34.000 | 49.980 | 79 | 21 | 1.36 |
| 2007 | 41.000 | 54.592 | 78 | 22 | 1.20 |
| 2008 | 80.000 | 84.252 | 72 | 28 | 1.95 |
| 2009 | 63,300 | 121.282 | 80 | 28 | 0.79 – |
| 2010 | 71,290 | 842.647 | 79 | 26 | 1.12 |
| 2011 | 78,000 | 921.960 | 80 | 28 | 1.09 |
| 2012 | 97,500 | 1170.00 | 68 | 31 | 1.24 |

المصدر : – وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، دائرة الحسابات القومية ، للسنوات 2003-2010 ، جدول (6) ، ص 32

2- وزارة المالية – دائرة الموازنة تقديرات اولية للموازنة السنوية لعام 2012 المنشورة ، جريدة الصباح ، العدد 2411 لسنة 2011 كانون الاول 13 / 12 / 2011 ص3 .

3- النسب من احتساب الباحث .

من الجدول (4 ) يتضح ان تخصيصات الموازنة في حالة تزايد كبير ، فقد ارتفع معدل الزيـــادة المركبـــة للمدة 2005 ولغاية 2012 الى( 3.9% )اي انها قد تضاعفت الى حوالي اربعة مرات الا قليلاً . الا ان نـــسبة تخصيصات هذه الموازنة ولكل السنوات فالنفقات التشغيلية قد اخذت النسبة الاكبر منها وبمتوسط معـــدل بلـــغ( 82.4% ) للمدة من( 2003 – 2012) في حين ان نسبة التخصيصات الاستثمارية منخفـــضة بالمقارنـــة مـــع النفقات التشغيلية وبلغ متوسط معدل التغير الكلي( 24.5% ) للمدة نفسها اي انها تـــشكل ربـــع تخصيـــصات الموازنات كمعدل تقريباً .( **وزارة المالية ، 2012 : 3** )

ان ضعف الكفاءة والخبرة في رسم السياسة المالية قد اسهمت في تعميق الازمة الاقتصادية وجعلت الخطـــط مشوهة وسلبية وذات دوافع غير اقتصادية بسبب التاثير السياسي او القرار السياسي وعدم الاعتماد علـــى راي وكفاءة الخبراء الاقتصاديين في ذلك ، ثم ان من يشغل المناصب في وزارة المالية وحتى الوزارات الاقتصادية الاخرى ، هم من غير ذوي الخبرة والاختصاص ، والا كيف نفسر ان الموازنة المالية التخطيطية لعـــام 2009 قد تم تخمين ايراداتها النفطية الممولة لتلك الموازنة اعتماداً على سعر تصدير بـــ ( 70 ) دولار للبرميل النفطي والذي انخفض سعره مع بداية تنفيذ الخطة السنوية الى حدود ( 45 ) دولار / برميل، مع ان اي اقتصادي متابع او متخصص يعرف ان ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية وبلوغه اكثر من 160 دولار / برميل هو سعر غير واقعي اصلاً ومنفوخ او مبالغ فيه لاسباب سياسية او لحدث مفاجئ او طارئ وهو خارج ســـياق الـــسعر الحقيقي لسوق النفط الدولية ، وهذه الحالة من ضعف الخبرة والكفاءة المالية والادارية لا تقتصر على الجانـــب التخطيطي بل تشمل كذلك الجانب التنفيذي لتلك الخطط الذي تميز خلال السنوات المنصرمة بنسب تنفيذ متدنية في الخطط الاستثمارية هذا نتيجة للتلكؤ في البرامج الاستثمارية وضعف التنفيذ وغيـــاب الكفـــاءات الوطنيـــة والحريصة والمخلصة كما ان تاخر اطلاق التخصيصات المالية ووصولها الى حسابات الوزارات والمحافظات الى ما بعد الشهر الرابع او الخامس من كل سنةقد اسهم بتدني وضعف مستوى التنفيذ ايضاً كمـــا ان الموازنـــة الاخيرة لعام 2012 والبالغة(102) مليار دولار وهي بحالة عجز ( 14 ) مليـــار دولار ويـــسدد هـــذا العجـــز بالاقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اي ان اجمالي النفقات التشغيلية والاستثمارية يبلـــغ (117 ) مليار دولار وبذلك تحمل هذه الموازنة في طياتها اشكالية اللاتوازن في كل جوانبها وضـــعف التخصيـــصات الخاصة بالمحافظات وتمركزها في المركز ( بغداد ) وعدم وجود حسابات ختامية مرفقة مع الموازنة لمعرفـــة الصرف الفعلي لها ، وهذه الخاصية لعموم الموازنات العامة للسنوات من 2007 الى 2011 والان تبحث اللجنة المالية في البرلمان ( المجلس الوطني ) عن مصير الفوائض المالية من ايرادات النفط منذ عام 2003 الى عام 2010 وهذا الفائض هو (11 ) ترليون دينار في كل سنة , اي ان اجمالي المبلغ يكون( 44) ترليـــون دينـــار للاعوام السابقة ، فقد وردت هذه المعلومات من صندوق النقد الدولي ، وهي مبالغ مجهولة المصير لحـــد الان وتمت مطالبة وزير المالية عن مصيرها واوجه صرفها وانفاقها وبكتاب رســـمي وكـــذلك طلبـــت بكـــشوفات ميزانيات السنوات السابقة كذلك بصدد موازنة عام 2012 وحالة العجز فيها نشير الى ثلاثة قضايا اساسية وهي : ( **صالح ، 2011 : 2** )

1- ان الموازنة لم تنفذ لحد الان ورأينا رقم عجز غريب جداً يقدر بـــ ( 14 ) مليار دولار ، وهذا العجز في التخصيص سيؤثر على المخطط من المشاريع والسياسات العامة مما يجعل الاداء للوصول الى الهدف عـــاجزاً

عن التوصل الى الرغبات المقبولة للمواطن الذي سيحصل على الخدمة . لكن بالمقابل ان تنفيذ الموازنـــة لـــم يحصل بعد وبالتالي لا نعلم كيف هي ادارة المشاريع والذي قد تكون المشكلة في الاداء التنفيذي الذي يفتقد الى الادارة الرشيدة مما يجعل التخبط في ادارة الميزانية المخصصة من بنود الموازنة تعاني مـــن الاخـــتلال بعـــد استلام دفعات التخصيص المالي ، اي المشكلة بالجهات التنفيذية التي تعاني مـــن التخـــبط فـــي ادارة وتنفيـــذ المشروع وهذا ما يجعلنا ان نستقرأ الموازنة العامة للدولة ، ونضع رؤية للكيفية او الرقم الحقيقي ، ونقول ان ( 57%-65 % ) هو واقع التنفيذ لاضخم واكبر مشروع نفذ في الموازنـــة لـــيس الا ، أي ان الهـــدف المـــراد الوصول اليه لا يتعدى دائرة هذا الرقم الافتراضي الذي تؤشره الدراسات الـــستراتيجية المتخصـــصة بمتابعـــة الاداء التنفيذي للموازنة المالية للدولة العراقية ما بعد عام 2003 ، وصحيح ان الكوابح تختلف من سنة ماليـــة الى اخرى لكن جوهرها هو الاداء التنفيذي واشكالية حساب الكلفة وبناء التخطيط الخاص بالمشاريع .

2- ان الامتثال لرؤى صندوق النقد الدولي في تصحيح الموازنة المالية للدولة نعم قد يكون فيه فائدة من انـــك تحدد استشرافياً عجز الموازنة الافتراضي للسنة المالية ، لكن من الرؤية العملية والتي اشرنا اليها سابقاً وفضلاً عن اسلوب اعداد الموازنة يقوم على العجز الوقائي عبر امثلية المثبت الديناميكي بوصف ان الموازنة ريعيـــة وتعتمد على النفط بواقع ( 83- 92 % ) وهذا ما يجعل هامش السعر التخميني لبرميل النفط هو المعـــزز او المثبت الديناميكي ومن هنا نجد ان الموازنة التكميلية نتيجة التخطيط لادارة العجز المحتمل ستصحح بـــصورة تلقائية ودون تدخل حكومي في التلاعب بالارقام بل الارقام هي التي ستتغير دالتها داخـــل الدالـــة الاساســـية للموازنة المالية للسنة الحالية ، وهذا ما يجعل عجز الموازنة لا وجود له ، اذن من اين يأتي العجز ؟

3- لماذا يقترض العراق من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مبلغ العجز ( 14 ) مليار دولار في حين اننـــا تحدثنا واوضحنا الية التصحيح التلقائي وعن فلسفة بناء الموازنة المعتمدة على العجز الوقائي عبر امثلية المثبت الديناميكي لان الموازنة ريعية كما قلنا ، لذا فأن الحديث عن العجز يرتبط فقط بالرقم المخمن لسعر برميل النفط والذي لا نسجل اعتراضاً عليه خلال الفصل الاول والثاني من عام 2012 ، ونتوقع ان يستمر بذات المعدل الى نهاية عام 2012 .

ولكن قد تكون البيئة الستراتيجية للشرق الاوسط تمر بحالة توتر شديد وحروب وتهديدات بغلق مضيق هرمز وفرض عقوبات على ايران ومنع استيراد نفطها كل ذلك ربما يزيد من اسعار النفط في السوق العالمية او ربما يعيق تدفق النفط العراقي او يحد من القدرة التصديرية عبر ميناء البصرة وليس ميناء جيهان التركي، ان هـــذا الامر يفتح باب التحسب والتحوط للامر ومن منطلق التحسب لاسوأ الاحتمالات ، وهو الانفتاح نحو اعادة الخط الستراتيجي مع العربية السعودية وفي حال صيانته وتشغيله بصورة كاملة ان يصدر عبره نحو ( 1.8 ) مليون وثمانمئة برميل يومياً ، وبالتالي يكون التحسب والادارة الرشيدة لتخطيط الموازنة بصورة حقيقية .

ومن خلال ما تقدم يمكن ان نرصد ونحدد مجموعة من التحديات والاشكاليات التي تواجه الـــسياسة الماليـــة ( الموازنة العامة ) في العراق ومنها :

1- حجم الموازنة في العراق قد يعده البعض تحدياً ولكن في الحقيقة فان التحدي الحقيقي يتجسد فـــي مـــديات القدرة على ادارة هذا الحجم وتوجيهه بمسار سليم بعيداً عن قنوات الفساد المالي والاداري يعـــد التحـــدي الاكبر امام السياسة المالية في العراق .

2- نوع الموازنة اذ ان العراق يسعى جاهداً اليوم للتحول نحو اقتصاد السوق لكنه لازال يواجه مشكلة اختيـــار نوع الموازنة المطبقة والتي تخلو من رؤية استراتيجية وعدم قدرتها على انتقاء اولويات الاهداف .

3- ضغوط انفاقية كبيرة من الصعب ترشيدها ، لماذا ؟ لان هذه الظروف املتهـــا ظـــروف العـــراق الـــسابقة وجسدتها ظروف العراق الجديدة المدعومة بقرارات وسياسات من شأنها ترحيل اعباء وكلف الـــسياسة الماليـــة والتي تدار من قبل السياسة النقدية بادارتها والمتشددة لا سيما ( الضغوط التضخمية ) .

4- حدة الاختلال في بنية الانفاق ، اذ ان النفقات العامة تميل لان تكون تشغيلية اكثر من كونها نفقات استثمارية وهذا ولد زيادات متتالية في الطلب الكلي الفعال ، وعطل التنمية الاقتصادية ومشاريعها وبالتالي عمق من حدة الاختلال في المكون السلعي لصالح السلع المستوردة على حساب السلع المحلية ، اذ بلغت النفقات العامة مـــثلاً لعام 2010 مبلغاً مقداره ( 84 .43 ) ترليون دينار اي ما يعادل( 7.129 ) مليار دولار .

5 – عجز الموازنة العامة عن حل مشكلة تعمقت بعد عام 2003 الا وهي مشكلة البطالة ، لماذا لان النفقـــات الاستثمارية لا تشكل سوى( 15 % ) من اجمالي الانفاق العام وبالتالي فان هذا الانفاق لم يكن معـــززاً لتوليـــد وظائف جديدة اذ عبئت هذه النفقات لتغطية متطلبات عقود الاستيرادات فانعكست سلبياً على تراكم راس المـــال الثابت

6- ان الدعم الحكومي بصورته الحالية يساهم في تعميق حدة الاختلال في النفقات العامة بشكل عام والنفقـــات التشغيلية بشكل خاص ويشوه الاسعار مما اثقل الموازنة بنفقات غير انتاجية وزاد من حدة الهدر فـــي المـــوارد المالية والسبب في هذا كله اتساع ما يسمى بقاعدة ( الركوب المجاني)

7- الاعتماد على الايرادات النفطية كمصدر يكاد يكون وحيداً في تمويل مشاريع التنمية وهذا يعد بحـــد ذاتـــه تحدياً اساسياً امام السياسة المالية في العراق بوجه خاص وامام السياسة الاقتصادية بشكل عام .

8- اعتماد الموازنة على مثبت ديناميكي احادي الجانب او ما يسمى ( سعر تحوطي نفطي ) توجـــه بموجبـــه النفقات العامة على اساس احتمالية تقلب اسعار النفط وهذا يعد مؤشراً لفشل بناء الموازنة الحقيقية لانها تعتمـــد على سعر صحيح ومعبر عن الواقع الاقتصادي .

9- خلل في بنية الايرادات العامة غير النفطية وهذا يفسر لنا عدم فعالية الـــسياسة الـــضريبية وافراغهـــا مـــن محتواها الاقتصادي والاجتماعي ويفسر لنا مدى ضعف القطاع الخاص في ترجمة اهداف الموازنـــة العامـــة ، وكذلك يفسر لنا مدى حدة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع ، اذ شكلت الايـــرادات النفطيـــة نـــسبة (90,7 )من مجموع الايرادات للموازنة العامة ، في حين شكلت الايرادات الاخرى نسبة ( 9,02 %) .

10- الدين العام الداخلي لايشكل سوى( 1% ) او اقل من اجمالي ايرادات موازنة عام 2008 بدلالة انخفـــاض مستوى الاقتراض الحكومي ، والاعتماد على ايرادات النفط مما يعكس عدم فاعلية الدين العام الداخلي ، هذا من جهة ومن جهة اخرى فان الدين العام الخارجي فرض التزامات حكومية خارجية في اطار وثيقة العهد الـــدولي وبرامج التصحيح لصندوق النقد الدولي مما ادى الى توجيه برامج اعادة الاعمار بشكل مشوه وخلق صـــعوبات امام امكانية تحول الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق باقل الكلف وهذا ادى بدوره الى تعميق التشوهات فـــي بنية النفقات الاستثمارية نفسها .

اذن هذه التحديات والاشكاليات عملت على تخفيض فاعلية السياسة المالية لذا علينا العمل معاً في المرحلة الحالية والمقبلة على رفع مستوى الفعالية لكي تمارس السياسة المالية دورها بكفاءة اكثر وبما يخدم الاقتصاد العراقي وتطوره والجدول ( 5 ) يوضح التخصيصات الاستثمارية حسب القطاعات للمدة ( 2006 / 2009 – 2010 ) .

ويتبين من المؤشرات الواردة في الجدول (5) الاتي :

أ–ان حجم التخصيصات الاستثمارية قد ارتفع عام 2006 وحصلت القطاعات الانتاجية على ما نسبته( 63.1 % ) من التخصيصات الاستثمارية الا انها بدأت بالانخفاض التدريجي في السنوات اللاحقة منذ عام 2008 .

ب–حصل القطاع الصناعي ( الاستخراجي والتحويلي والكهرباء ) على الموقع الاول من مجموع التخصيصات الاستثمارية خلال المدة ( 2006–2009 ) ويعود السبب الى اعتماد الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من القطاع الاستخراجي مما عزز من قدرة هذا القطاع على زيادة الانتاج ومن ثم تعزيز موارد العراق من العملات الاجنبية .

ج– احتلت تخصيصات تنمية الاقاليم على نسبة عالية من مجموع التخصيصات بلغت ( 24.6 % )الا انها بدأت بالانخفاض بعد ذلك .

د– انخفاض تخصيصات القطاع الزراعي على الرغم من اهميته البالغة للاقتصاد العراقي وهذا يدلل على عدم توجيه الاهتمام اللازم لتنمية وتطوير القطاع الزراعي وبالتالي انخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى اقل من (9% ) عام 2010 .

**سادساً– اشكالية البطالة وتفاقمها وآثارها :**

عانى الاقتصاد العراقي شأنه شأن جميع الاقتصادات النامية من ظاهرة البطالة وباشكالها المختلفة والمألوفة اقتصادياً قبل وبعد الاحتلال عام 2003 ، الا ان حدة هذه الظاهرة تتفاوت من بلد لآخر وذلك تبعاً لمعدلات التنمية والتحول التكنولوجي وحجم الاستثمارات ووفقاً لحجم ومعدل نمو السكان ، ولطبيعة الحراك السياسي والاجتماعي في البلد وطبيعة الاختلالات في هيكل وبنية الاقتصاد ، وينتج عن ذلك ضعف في مقدرتها على خلق او ايجاد فرص عمل كافية تواكب معدلات النمو السكاني المرتفعة لاسيما في الفئة العمرية النشطة اقتصادياً لذا فان واحدة من بين اهم واخطر القضايا والاشكاليات التي شهدها الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 هي قضية البطالة ، وذلك لان لها تداعيات اقتصادية واجتماعية وامنية .

وقد ساهمت عوامل واسباب عديدة بشكل مباشر او غير مباشر في تفاقم ظاهرة البطالة في العراق ومنها الحروب التي خاضها العراق خلال العقود الثلاثة الماضية من القرن العشرين وما تبعها من حصار اقتصادي وعلمي دولي شامل على العراق ، وتدني مستوى الانتاج والتنمية الى ادنى مستوى او التوقف في الكثير من المشاريع ، وتوجيه النسبة الاكبر من الدخل القومي نحو متطلبات الحروب والانفاق العسكري ، وكذلك التدمير والحرق والنهب والسلب الذي اصاب مؤسسات الدولة والمال العام عام 2003 ، وتسريح اعداد هائلة من العاملين وحل الدولة للوزارات والاجهزة الامنية ، والفصل لاسباب سياسية والتهجير والاقصاء لاسباب واعتبارات سياسية وحزبية ومذهبية ايضاً ، قد زاد وعمق من نسبة العاطلين الى مجموع السكان الفئة العمرية

النشطة اقتصادياً وتشير بعض الاحصاءات الى نسبة البطالة لكنها غير واقعية ، فتقدر مثلاً نسبة بـــ ( 28 % ) عام 2003 و( 26 % ) عام 2004 ( **وزارة التخطيط ، 2005 : 12** )

اما تقرير الامم المتحدة الخاص بحقوق الانسان في العراق والذي صدر في 31 اب 2006 يبـــين ان نـــسبة البطالة ارتفعت بشكل كبير لتصل عام 2006 الى ما بين ( 60-70% ) ( **الربيعي، 2007 : 42** )

وقد ظهرت في العراق نوع جديد غير مألوف سابقاً للبطالة وهي ( البطالة القسرية ) او التعطيـــل القـــسري للطاقات العاملة بعد الاحتلال فالشخص العامل هو من يبحث عن فرصة عمل ولم يجدها اما ( المعطل ) فهـــو الذي فقد فرصة العمل التي كان قد حصل عليها وتعطل بشكل قسري مفروض عليه ، وهو بذلك يكون معطـــلاً قسراً ، سواء عن طريق العنف او التهجير القسري او الغاء الوزارة او الدائرة او الاقـــصاء لـــدوافع سياســـية وبالتالي عدت هذه الحالة شكل جديد وغير مألوف للبطالة في العراق يمكـــن ان نـــسميها ( البطالـــة القـــسرية المفروضة ) .

وتكمن خطورة البطالة القسرية في هدر تلك الموارد واضاعة الفرص البديلة من الاستفادة منها ، فـــضلاً عن انها من الممكن وكما حصل فعلاً ان تتحول في لحظة ما او ظروف معينة الى اداة تعطيل وتهديد وتـــدمير لمنجزات الوطن والطموحات التي تسعى الى تحقيقها منذ احتلال العراق عام 2003 فقد حصل التعطيل القسري للطاقات العاملة في العراق بفعل القوى البشرية المنفلته ، وهنا لابد من البحث الدقيق في اسباب تكـــوين هـــذه الظاهرة تمهيداً لايجاد الحلول المناسبة للسيطرة عليها ومعالجتها واثارها المدمرة للاقتصاد والمجتمع العراقي .

ان التحديات التي تواجه الدولة للقضاء على البطالة القسرية تختلف عن التحديات المطلوبة فـــي مواجهـــة اشكال البطالة الاقتصادية المالوفة الاخرى ، ذلك يعود الى ان الاولى ( القسرية ) تعد مشكلة معقدة ومركبـــة بسبب تعدد واختلاف اسباب تكوينها التي لها ابعاد دولية واقليمية مما يجعل القضاء عليها يعتمد على اتفاق تلك الاطراف على تجفيف منابع العنف ودوائرو بؤر الارهاب والاقصاء والتصفيات لدوافع سياســـية ومناصـــبية ، فالعنف ( الارهاب ) يعد السبب الرئيس في ظهور واستمرار هذا النوع من البطالة في حين ان الاشكال الاخرى للبطالة لاتتطلب اكثر من تبني الدولة لسياسة اقتصادية قادرة على توفير فرص العمل للباحثين عنه من العاملين ان تدهور الامن الاجتماعي وتصاعد اعمال العنف الذي طال قوة العمل في العراق من خلال القتل والاعتقـــال والسجن والتهجير والتعطيل القسري ... الخ ) ادت الى تعطيل جزء كبير من قوة العمل بشكل قسري بعـــد ان فقدت قدرة الاستمرار بعملها في ظل تلك الظروف التعسفية ، وكذلك تدمير البنى التحتية التـــي تعـــد التكـــوين الراسمالي في الاقتصاد العراقي ، ادى الى تعطل وتوقف بعض المشاريع الانتاجية والخدمية عمق البطالة بشكل كبير وكذلك تزايد اعداد القتلى والمعوقين بسبب اعمال العنف والارهاب والانشطة العسكرية للمحتلين والجيش والشرطة في حالات عديدة قد ساهم في اضافة اعداد غير قليلة الى قائمة البطالة وعمقها .

واخيراً فقد ادى الفساد الاداري والمالي الى انتشار ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي والحزبي والسياسي والفئوي الذي افقد الكثير من العاطلين لفرص عملهم لاعتبارات جهوية ومصالح ضيقة .

ومن بين اهم اسباب تفاقم البطالة في العراق ما يأتي :

1- زيادة جانب العرض في القوى العاملة نتيجة لارتفاع معدل نمو السكان السنوي في العراق والتـــي تـــصل مابين ( 3 – 3.8 % ) كمعدل سنوي ، اما الان فتقدر بنحو ( 3.2 % ) لقـــد بلـــغ عـــدد ســـكان العـــراق (

32477400 ) مليون نسمة عام 2010 ومن المتوقع ان يصل الى ( 34201500 ) مليون نسمة عام 2012 ثم يصل الى ( 37028500 ) مليون نسمة عام 2015 ، على اساس معدل نمو سنوي مقداره (2.6% )( **وزارة التخطيط ، 2010 :14** )

فضلاً عن زيادة قاعدة المشاركة في العمل نتيجة انخفاض سن البدء بالعمل في حين يشهد الناتج القـــومي الاجمالي انخفاضاً مستمراً طول المدة السابقة ، مما يعني الزيادة في العرض للقوى العاملة والتي لاتقابل بزيادة في فرص العمل الجديدة الا بنسب قليلة جداً .

2-حل بعض التشكيلات الحكومية السابقة والجيش العراقي السابق مما ادى الى زيادة اعداد العاطلين عن العمل .

3- غلق بعض المصانع الكبيرة والاعمال التجارية او خصخصتها وهجرة رؤوس الاموال المحلية الى الخارج بسبب الظروف الامنية السيئة وعدم الاستقرار ، وعدم مناسبة الظروف الاقتصادية للعمل في العراق ، وتـــشير بعض المصادر ان قيمة رؤوس الاموال الهاربة الى خارج العراق تقدر ما بين ( 20 – 25 ) مليار دولار ز ( الربيعي ، 2010 : 4 ) وهذا الامر ينعكس باثاره الى تسريح العديد من العاملين واضافتهم الى العاطلين عـــن العمل .

4 – الاختلاف الحقيقي في هيكل القوى العاملة اذ بعض مخرجات التعليم العالي مثلاً لا تتناسب مع حاجة سوق العمل ، فهناك عشرات الالاف ممن يحملون الشهادات العليا في اختصاصات اكاديمية انسانية او حتـــى علميـــة خاصة لايجدون الاعمال والفرص التي تتناسب مع اختصاصتهم ، او عدم العمل اطلاقاً في كلا الحـــالتين فهـــم يمثلون بطالة اضافية لقوة العمل .

5- ضعف القطاعات الصناعية والزراعية في البلد اذ لا تشكل مساهمة القطاع الانتـــاجي الـــسلعي المـــرتبط بالصناعات التحويلية الا ما نسبته 7 % من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2007 والتي انخفضت في الـــسنوات اللاحقة .

6- ان الاقتصاد العراقي وكما اشرنا سابقاً اقتصاد ريعي يعتمد على ايرادات بيع الموارد الطبيعية اساساً ( النفط ) ولايحتاج هذا القطاع ومشاريعه عادة الى توظيف اعداد كبيرة من العاملين لان هذه المشاريع والموارد منهـــا تعتمد على اسلوب الانتاج كثيف راس المال وقليل العمل ، وبذلك تضاءلت اهمية القطاعات الانتاجية الاخـــرى واهملت من قبل الحكومة على اعتبار عدم قدرتها على تمويل النشاطات الاخرى .

7- توجه الحكومة الى توظيف الافراد بطريقة ادت الى شيوع البطالة المقنعة ، فالقطاع الخاص فـــي العـــراق لايزال دوره ضعيف ولا يوفر فرص عمل الا بحدود ( 20 – 30 % ) من مجموع العاملين في لعراق بينمـــا يعمل الاخرون في القطاع العام .

8- اقترنت فرص العمل بالموازنة العامة السنوية وبموجب حالة الموازنة والتخصيصات المتاحة وتوزيع بنـــود الموازنة فمثلاً الموازنة العامة لعام 2012 قد خصصت ( 60 ) الف فرصة عمل ( وظيفة ) لهذا العـــام وهـــي قليلة جداً قياساً الى نسبة البطالة الكبيرة في العراق ويحاول البرلمان – اللجنة الاقتصادية والمالية فيه رفع هـــذا العدد باضافة 40 الف فرصة جديدة اخرى ليكون العدد الاجمالي هو ( 100 ) الف فرصة عمل خلال العام .

**سابعاً- إشكالية التحول والخصخصة وتحدياتها :**

ادت التغييرات والتطورات التي شهدها العالم وكانت حصيلتها في العقد الاخير من القرن الماضي ( العشرين ) الى انهيار النظام الاشتراكي وتراجع مفاهيمه وفشل تجربته ، ولم تكن الاسباب سياسية او ايديولوجية فقط بل كانت ايضاً وبدرجة كبيرة وفاعلة نتيجة لتراكمات اقتصادية فقد عانت تلك الدول من انخفاض معـدلات النمـو الاقتصادية وانخفاض معدلات الدخل القومي وسوء نوعية السلع والخدمات المقدمـة للمجتمـع ، فـضلاً عـن الضغوط السياسية والاجتماعية بسبب شمولية هذه الانظمة ومركزيتها والتي عملت على فشل تجربـة النظـام الاشتراكي في تلك الدول الامر الذي ادى الى ان تنتهج طريق اخر منطقاً لتحول كبير في انتقالها من مرتكزات اقتصادية وسياسية واجتماعية الى مرتكزات جديدة مختلفة . **( شعلان ، 2004 : 40 )**

يهدف التحول من الاقتصاد الشمولي الى الاقتصاد الحر تحقيق جملة من الاهداف والمميزات مـن اهمهـا : **( الهامي ، 2008 : 11 )**

أ- معالجة العجز المزمن في الميزانيات الحكومية نتيجة عدم استقرارها واعتمادها على جانب واحد ، والدعم المقدم للمنشآت الخاسرة .

ب- اعادة توزيع الادوار بين القطاعين العام والخاص ، مع اعطاء ارجحية للقطاع الخاص .

ج- خلق مناخ الاستثمار المناسب لتشجيع الاستثمار المحلي واجتذاب الاستثمارات الاجنبية .

د- تحسين الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية النادرة والمتاحة من خلال التسعير الملائـم لكـل المـوارد ولعناصر الانتاج لاسيما النقد الاجنبي ( سعر الصرف ) او مصادر الطاقة وراس المال .

هـ- تطوير السوق المالية وتنشيطها وتفعيل دورها في الانشطة الاقتصادية والخدمية .

وبالطبع توجد العديد من المشكلات المتوقعة والناجمة عن عملية الانتقال والتحول الى اقتصاد الـسوق الا انهـا خطوة تجعل الاقتصاد في وضع جديد اقرب الى حقيقة امكانياته المتاحة وخياراته المستقبلية ، لان الانتقال يؤدي الى الغاء مركزية الانتاج وقراراته في التخصيص والتوزيع وتجعل المشروعات معرضة الى قـوى الـسوق ، وترفع اسعار السلع الانتاجية والوسيطة والنهائية الى المستويات الاقتصادية ، وتزيل التشوهات فـي الاسـعار النسبية وتدفع بها للتكيف مع الندرة الحقيقية وتعيد رسم العلاقة بين الاجور والانتاجية والمستوى العام للاسعار . **( شعلان ، 2004 : 55 )**

ان التحول الى اقتصاد السوق لايعني عدم تدخل الدولة وانسحابها كلياً من النشاط الاقتصادي بل يجمـع الاقتصاديون والمتخصصون والواقع الاقتصادي يفرض ضرورة بقاء الدولة من خلال اتباعها سياسات محفـزة للسوق تهدف الى زيادة انتاجية وكفاءة وتنافس المنتجين لغرض زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فضلاً عن تركيزها على الانشطة التي لايتم تحقيقها الا من خلال الدولة كالانشطة المتعلقة بحفظ الامن والنظام وتوفير السلع العامة ، وانشاء بيئة مواتية لنشوء الاعمال وتطورها . **( المغيري ، 2003 : 9 )** .

لذلك فأن دور الدولة في تحقيق التنمية يعد سبباً رئيسياً حتى في ظل نظام السوق وذلك للاعتبـارات التـي يمكن اجمالها بما يأتي : **( غنيم ، 2005 : 7-15 )**

أ-تعرض السوق للتقلبات الاقتصادية الدورية مما يصاحب ذلك عدم الاستقرار الاقتـصادي الامـر الـذي يتطلب تدخل الدولة .

ب- معالجة الاثار الجانبية لبعض الانشطة الاقتصادية التي لايمكن لالية السوق تضمينها او عكسها في اسعار السلع المتولدة من هذه الانشطة .

ج-عدم قدرة قوى السوق على تحقيق عدالة توزيع الدخل وذلك بسبب تأثره بالعديد من الاعتبارات كالندرة النسبية لعوامل الانتاج والاحتكار في الاسواق والهيكل القائم لتوزيع الثروة بين الشرائح الغنية والفقيرة ، فضلاً عن توزيع الثروة والتنمية جغرافياً وقطاعياً ( تنمية الاقاليم والمحافظات ) .

د-تعد حقوق الملكية مثالاً بالغ الاهمية في كشف حتمية تدخل الدولة في ظل اقتصاد السوق لكي تؤدي الدور المطلوب اذا عجزت الشركات عن تنفيذ العقود القانونية لعدم وجود نظام واضح او قابل للتنفيذ لحقوق الملكية الامر الذي يتطلب من الحكومة ان تكون قادرة على وضع الصيغة السليمة لاقتصاد السوق .

وفي العراق وبعد عام 2003 واحتلال العراق حصل التغيير في فلسفة ادارة الدولة واخذ العراق جملة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية لتهيئة الاقتصاد العراقي للانفتاح على العالم الخارجي وتغير اسلوب ادارة الاقتصاد من المركزية الشمولية الى اليات السوق ، ويستلزم تحقيق تلك الاهداف وضع الاليات الكفيلة بتصحيح مسار التنمية من خلال تبني استراتيجية للتنمية تضمن الوصول الى اقصى انتفاع من الايرادات النفطية من خلال توجيه تلك الموارد نحو تمويل الاستثمار الانتاجي المباشر ، فضلاً عن تنويع الهيكل الانتاجي وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم لتعزيز حالة التنافس بين القطاعين العام والخاص وعلى اساس اعتبارات الكفاءة الانتاجية والخضوع لقوى السوق . ( **الربيعي ، 2006 : 12** )

الا ان عملية التنفيذ لم تتحقق لحد الان وذلك بسبب سوء ادارة الاقتصاد سواء من قبل سلطة الاحتلال انذاك وما رافقها من عدم الاستقرار الامني وحالة الفوضى في معظم مجالات الحياة وانشغال الكتل السياسة في العملية السياسية المشوهة والتي انعكست على العملية التنموية ، والمحاصصة والاستئثار بالسلطة والمال ، وتفشي الفساد الاداري والمالي والتدخلات الخارجية الامر الذي ادى الى تعطيل العمل باليات السوق وتحقيق عملية التحول والنهوض بالاقتصاد العراقي للوصول الى تصحيح الاختلالات الهيكلية والبنيوية ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة .

وتشير الخصخصة عموماً الى ثلاث اتجاهات هي : ( **ماهر ، 2003 : 25** )

- تعد الخصخصة وسيلة للتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام وتحولها الى القطاع الخاص لتحقيق انتاجية وربحية اعلى .
- تؤدي الخصخصة الى توسيع الملكية الخاصة ومنح القطاع الخاص دوراً متزايداً داخل الاقتصاد من خلال تصفية القطاع العام ( كلياً اوجزئياً ) ولكن ينبغي عدم الخروج المفاجئ والسريع والمباشر للقطاع العام من النشاط الاقتصادي ، وانما يتم الانخفاض التدريجي لنصيب الدولة وزيادة نصيب القطاع الخاص .
- ان الخصخصة تعني مغادرة النظام الشمولي المركزي والتوجه نحو اقتصاد السوق ومواكبة النظام الاقتصادي العالمي وهيمنة الرأسمالية عليه اي الرغبة في التحرر الاقتصادي

تعد تجربة الخصخصة في الاقتصاد العراقي حديثة مقارنة بالتجارب لبعض الدول المتقدمة والنامية اذ تبين ان السياسة الاقتصادية المتبعة في العقود الماضية لم تؤد اهدافها بل ان القطاع العام كان هو المسيطر على الانشطة الاقتصادية وهو بدوره قد تعرض الى تردي وتدهور كبير جراء ظروف العراق الاستثنائية .

ومنذ احتلال العراق عام 2003 من قبل القوات الامريكية وما ترتب عن هذا الاحتلال مـــن اثـــار ســـلبية مدمرة لما تبقى من مقومات الاقتصاد العراقي في جوانبه الانتاجية والخدمية بدأت تظهر وتتركز توجهات مـــن قبل الحكومات المتوالية على العراق تتفق وتتلائم مع الرؤية الاستراتيجية الامريكية ومنها التاكيد علـــى تبنـــي الخصخصة في الاقتصاد العراقي وفقاً لنموذج الصدمة . **( شندي ، 2008 : 2 )**

أ- الالتزام السياسي والحكومي ببرامج التحول والخصخصة بموجـــب التوجهـــات الاقتـــصادية وبرؤيـــة واضحة لتنويع الاقتصاد وتشجيع الاستثمار واعطاء دور فاعل للقطاع الخاص .

ب- التنوع في استخدام ادوات التحول واعتماد ادوات متنوعة لذلك واعادة النظر بسياسات الدعم الحكومي لكافة القطاعات لمعالجة الكثير من التحديات فيها ، مثلاً تحفيز مستوى الاداء وتوفير فـــرص العمـــل اللازمة .

ج- تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية المناسبة وخلق بيئة تنافسية للقطاع الخاص وتعديل قانون الاستثمار رقم ( 13 ) لسنة 2006 .

د- توفير بيئة مالية ومصرفية تساعد على نجاح الية التحول وبرامج الخصخصة وفق الـــسياسات الماليـــة والنقدية الفعالة بهذا الصدد .

لذلك فان الاشكالية الواسعة في عملية التحول وبرامج الخصخصة تقود الى الفشل اذا لم يتم معالجة الاخطاء والمشاكل ، واذا مابقيت نسبة مساهمة القطاع الخاص في هذه المستويات المتدنية ، وتؤشـــر لنـــا الخطـــة التنموية والاقتصادية للمدة ( 2010- 2014 ) المعتمدة في وزارة التخطيط ، والتي اذا ما تم تنفيذ مفرداتها بما ينسجم مع الفلسفة الاقتصادية الجديدة فأن القطاع الخاص وعند تحسن واستقرار الوضع الامني ســـيقود الى مشاركة فاعلة ومؤثرة في تعديل هيكل الاقتصاد العراقي . **( عبدالوهاب ، 2011 : 3 )**

**ثامناً- التعويضات والمديونية الخارجية :**

لقـــد فرضـــت علـــى العـــراق تعويـــضات جـــراء الحـــروب مـــع دول الجـــوار اذ تـــم اســـتقطاع ما نسبته( 5 % ) من اجمالي الايرادات النفطية سنوياً وتوضع في صندوق التعويضات لتقـــدم الـــى الكويـــت كتعويضات عن الخسائر التي لحقت بالكويت جراء غزو الكويت ، لتـــشكل هـــذه التعويـــضات قنـــاة تـــسرب واستنزاف من موارد العراق ، كذلك تفاقمت مشكلة المديونية الخارجية على العراق جراء الحروب منـــذ عـــام 1980 والحصار االاقتصادي المفروض على العراق لسنوات عديدة ، ومنذ ذلك التاريخ بدأت المديونية تتـــراكم وترهق الاقتصاد وبشكل كبير ، والشئ المميز في هذه المديونية للعراق انها لم تخصص للتراكم الراســـمالي او للتنمية والتطور ،بل ان معظمها قد خصصت للانفاق العسكري والاغراض الاستهلاكية ، وقد بلغت ما يقارب ( 42 ) مليار دولار عام 1991 ثم ارتفعت بعد ذلك حتى وصلت الى ما يقارب 125 مليار دولار عـــام 2003 ، بفعل تراكم الديون والفوائد المترتبة على تلك الديون . **( الراوي ، 2006 : 27 )**

ثم بلغ مجموع الديون الخارجية نهاية 2004 حوالي ( 128 مليار دولار )، وهذه الديون توزع وفقاً للآتي :

1-ديون الدول الصناعية ( اعضاء نادي باريس ) بلغت حوالي 39 مليار دولار عام 2004 وتضاف اليها فوائد الديون المتراكمة وبموجب اتفاق الحكومة العراقية مع صندوق النقد الدولي على البرنامج الاقتصادي

، فقد اعلن الصندوق عن نجاح هذا البرنامج وتم شطب ما نسبته ( 80% ) من اجمالي الديون مع الـــدول الصناعية ، اي ما يعادل 32 مليار دولار عام 2008 .

2-ديون حكومية وتجارية مع دول اخرى خارج نادي باريس تقدر بحوالي ( 18 – 20 ) مليار دولار ، وهـــي تعود الى ( 45 ) دولة لذلك يستلزم الامر تفاوض العراق مع هذه الدول لترتيبها .

3- ديون الدول الخليجية والاخرى ، اذ بلغت هذه الديون حوالي ( 40 – 55 ) مليار تتركز بالاســـاس الـــى ( الامارات ، السعودية ، الكويت ) وبعض الدول العربية الاخرى وقد قامت الامارات العربية المتحـــدة بـــشطب الديون المستحقة عليها والبالغة 7 مليار دولار كمبادرة ايجابية وموقف عربي مساند للعراق من الامارات .هذه المديونية تعد واحدة من الاشكاليات والتحديات في مسار النمو والتنمية الاقتصادية وتعمق العجز فـــي ميزانيـــة الدولة مما اجبرها على الاعتماد على القروض والمنح من الدول الاجنبية والعربية . ( الكواز ، 2004 : 144 ) والجدول (6 ) يبين حجم المديونية الخارجية للعراق للمدة ( 1980 – 2004 )

**جدول ( 6 )**

**حجم المديونية الخارجية للعراق للمدة ( 1980 – 2004 )**

( مليار دولار )

| السنة | مبلغ الدين | السنة | مبلغ الدين |
|---|---|---|---|
| 1980 | 2.491.0 | 1992 | 50.124.8 |
| 1981 | 3.043.0 | 1993 | 54.134.8 |
| 1982 | 2.188.0 | 1994 | 57.465.6 |
| 1983 | 6.590.0 | 1995 | 63.142.9 |
| 1984 | 8.216.0 | 1996 | 68.194.3 |
| 1985 | 11.534.0 | 1997 | 73.649.8 |
| 1986 | 12.894.0 | 1998 | 79.541.8 |
| 1987 | 15.817.0 | 1999 | 85.905.2 |
| 1988 | 20.109.0 | 2000 | 92.777.6 |
| 1989 | 22.777.0 | 2001 | 100.199.9 |
| 1990 | 22.846.0 | 2002 | 108.215.8 |
| 1991 | 46.411.9 | 2003 | 116.873.1 |
| | | 2004 | 128.026.2 |

المصدر : د. احمد الكواز، الديون الخارجية الديون والتعويضات ، حالة العراق ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويـــت ، 2004 ، ص 151-156 .

ويتضح من الجدول اعلاه ان مشكلة المديونية قد تضاعفت بما نسبته ( 2.7 ) مرة بفعـــل الفوائـــد والفوائـــد التاخيرية التي فرضت على العراق بموجب قرارات مجلس الامن الدولي والتي الزمت العراق بعـــدم اســـتخدام ارصدته النقدية المجمدة لسداد تلك الديون . ( **الشماع ، 2006 : 29** )

فضلاً عن عدم حصول العراق على الفوائد من تلك الارصدة كونها مجمدة والتي كان من الممكن ان تعـــوض العراق عن فوائد الديون المتراكمة عليه .

وهناك مجموعة من العوامل الاخرى التي ساعدت على تفاقم مشكلة المديونية الخارجية على العراق ومن اهمها : **( حسن ، 2007 : 2 )**

أ- الخلل وعدم الدقة في سياسة الاقتصاد الكلي الناجمة عن الدعم السعري الكبير للانتاج والاستهلاك فضلاً عن زيادة الاستيرادات الامر الذي شجع على زيادة الاقتراض الخارجي .

ب- هشاشة الخطط الاقتصادية الهادفة الى رفع مستوى الانتاج الصناعي والزراعي

ج- انتشار الفساد الاداري والمالي في مؤسسات الدولة ومعظم الانشطة الاقتصادية في العراق .

ان المديونية الخارجية تعد عبئاً ليس على الاجيال الحالية وانما على الاجيال القادمة ايضاً وكذلك تعـد قيـداً على حرية الدولة في استخدام مواردها المتاحة لان تراكم الديون والفوائد المترتبة عليها يعني تحويل الموارد المالية الوطنية الى الخارج من خلال تخصيص جانب من العوائد لتقليص اعباء الديون ، وهذا يعد تسرب دائم من الموارد اللازمة لتمويل المشاريع وخطط التنمية .

**تاسعاً- دور المؤسسات الاقتصادية الدولية( حالة العراق )**

لقد سعت الولايات المتحدة الامريكية والدول الصناعية الاخرى وعبر مسار تطور العلاقات الاقتـصادية الدولية والتحولات التي حصلت لاسيما بعد النصف الثاني من القرن العشرين للهيمنة على الاقتصاد العـالمي من خلال مرتكزات ووسائل عديدة من بينها المؤسسات الاقتصادية الدولية والتي صيغت اهـدافها وطـورت وسائلها لتكون اداة في يد تلك الدول لاسيما الولايات المتحدة الامريكية لتكريس هيمنتها الاقتصادية العالمية في القرن الحادي والعشرين فقد انشأت هذه المؤسسات منذ عام 1944 .

1-صندوق النقد الدولي ( IMF ) عام 1944 يعنى بادارة النظام النقدي الدولي وله اهداف عديدة اخرى .

2-البنك الدولي للانشاء والتعمير عام 1944 يهدف الى المساعدة في اعادة البناء والتنمية في الدول الاعضاء وتيسير انتقال راس المال الاجنبي الخاص بين هذه الدول لاغراض الاستثمار .

3-- منظمة التجارة العالمية :

انشئت على خلفية الاتفاقية العامة للتعريفة الكمركية والتجارة عام 1995 تهـدف ادارة شـؤون التجـارة الدولية ، ولها اهداف وشروط بهذا الصدد ، وبموجب ذلك تكون هيمنة المؤسسات الاقتـصادية قـد اكتملـت وبالتالي احكمت السيطرة على ادارة شؤون النقد والتمويل والتجارة الدوليـة وبالتاكيـد فـان لهـذه الهيمنـة انعكاساتها الاقتصادية على الاقتصادات الناميةومنها الدول العربية .

ان السمة المميزة للنظام الاقتصادي العالمي هي المزيد من الهيمنة الاقتصادية التي تمارسها الدول الصناعية الراسمالية ، فقد استخدمت هذه الدول وسائل متنوعة ومتطورة لهذه الهيمنة ، ففي مرحلة الراسمالية التجاريـة تميز التراكم الراسمالي بالنهب المباشر لثروات العالم الجديد والقديم ، وفي مرحلة لاحقة نشأ تقـسيم العمـل الدولي على اساس علاقات القوة ، وفي العقود الاخيرة من القرن العشرين بدات الوسائل الاقتصادية تـرجح على الوسائل الاخرى ، وان لم يغب استعمال هذه الوسائل ، فلا زالت الـدول الناميـة تتعـرض للعـدوان العسكري والابتزاز السياسي ، والدول الصناعية الراسمالية تجد في الوسائل الاقتصادية ولا سيما المؤسـسات الاقتصادية الدولية بديلاً اكثر ملائمة لاستمرار الاستغلال دون تحمل اعباء تبعاتـه ، وبـذلك يكـون البعـد الاقتصادي قد تقدم على الابعاد الاخرى الايديولوجية والعسكرية **( البستاني ، 2009 : 39 )** وقـد عملـت

الولايات المتحدة الامريكية في المرحلة الاخيرة على تكييف وتفعيل عمل ودور هذه المؤسسات وعلى ايجـــاد مؤسسات جديدة اخرى داعمة لانها قد سيطرت على جميع هذه المؤسسات الدولية بحكم تفوقها وهيمنتها .

يعاني الاقتصاد العراقي من مشاكل عديدة ومعقدة ، بعد ان تعاقبت عليـــه الحـــروب والحكومـــات وبعـــد الاجتياح الامريكي واحتلال العراق عام 2003 ، فقد دمر الوضع كلياً وانفصلت السلطات عن بعضها البعض، وقد شرعت الحكومة وبضغط من المانحين الدوليين وكذلك من الدول الدائنة والمؤسسات الدولية بـــان يعتمـــد العراق ويطبق ( الوصفة العالمية ) وصفة صندوق النقد والبنك الدوليين من اجل المساعدة في اعادة الاعمار والبناء ، والغاء الديون المترتبة في ذمته ، من هنا جاءت الحاجة الى عمليات جذرية لاعادة تـــشكيل النظـــام الاقتصادي وفق طروحات الراسمالية الغربية ومؤسساتها الاقتصادية وتجسدت في اعتماد عملية الخصخـــصة والاصلاحات الهيكلية للقطاع العام واعادة تحديد دور الدولة في الانشطة الاقتصادية ودعم القطـــاع الخـــاص واتباع مبدأ ( حرية السوق ) والغاء القيود والقوانين في سياسات الدعم والاعانات وجعل اليـــة الـــسوق هـــي الكفيلة بتحقيق الاستخدام الامثل للموارد وفقاً لمبادئ النظرية الكلاسيكية في حرية التجارة والتخصص ، وبعد ان اخذ العراق باتباع وصفات ومشروطية صندوق النقد الدولي والبنك في اجراء اصلاحات اقتصادية تستهدف معالجة الاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد العراقي ما الذي حصل طيلة السنوات الماضـــية ، الان الملاحظ ان هذه السياسات المتبعة بعد عام 2003 لم تعالج هذه الاختلالات وتصحيح مسار الاقتصاد ، بل ان الواقع الفعلي يشير انها ازدادت وتعمقت سواء الاختلال الانتاجي او الاختلال الهيكلي ، ذلك لان وضع العراق كان بحالة خاصة استثنائية فقد تدمر بالكامل وتحطمت مقوماته وانفرط كل شئ حتى يمكننا القول اننا لانبـــدأ من الصفر بل علينا ان نبدأ من تحت الصفر ، وهذا صحيح ، علينا ان نزيل اثار الحروب والـــدمار ونـــضع خطط جديدة لكي نصل الى نقطة البداية وهذا يستلزم جهداً وكلف كبيرة جداً .

## المحور الثاني

## استراتيجية التنمية المطلوبة للاقتصاد العراقي

**اولاً :ابرز مهمات السياسة الاقتصادية الجديدة في العراق :**

امام السياسة الاقتصادية الحالية والمستقبلية في العراق حزمة من المهام والاهداف ينبغي ان تعمـــل عليهـــا والتفاعل معها بدقة ومنها : **( الراوي ، 2010 : 16 )**

1- وضع وترتيب الاولويات الاستثمارية :

ان اخطر ما في السياسة الاقتصادية وهو في كيفية ترتيب الالويات بحسب التفضيل والضرورة الاقتـــصادية والاجتماعية ، وقد تقدم قطاع البنى التحتية في حالة الاقتصاد العراقي سلم الاولويات فهو الاكثر تضرراً وهـــو يعد مفتاح التطور اللاحق واللازم لكل القطاعات الاقتصادية وللتنمية عموماً

2- ترميم – اصلاح – تنمية وتطوير القدرات :

- اي اصلاح ما يمكن اصلاحه وترميم المهشم من هذه البنى .
- تنمية وتطوير محاور اخرى مهمة في هذا القطاع والقطاعات الاخرى .

3- حسم مسألة دور الدولة الاقتصادي في المرحلة الانتقالية والمقبلة

- بان تحافظ على دور فاعل في بعض المجالات في المرحلة الانتقالية .

- تأمين الانسحاب التدريجي حيثما توفرت المقومات لقوى بديلة عنها ( القطاع الخاص )

4- الموقف من اليات السوق واثار التحول :

المرحلة الانتقالية تتطلب قبول المجتمع والدولة معاً بنوع من النظام في السوق وجهاز الثمن ( الاســعار ) وخلق حالة من التناغم بين تطور واداء القطاع الخاص والدولة ثم تبدأ بالانسحاب التدريجي .

5- النظرة الواقعية نحو القطاع الخاص :

ان النظرة الواقعية للقطاع الخاص وتنميته وتطويره في غاية الاهمية لاسباب عديدة فهو حاضر في المــشهد الاقتصادي العراقي الحالي ولايمكن حذفه اطلاقاً ، كذلك فان التوجه نحو ان يكون هذا القطاع هو القائد للنشاط الاقتصادي مستقبلاً اذن كيف نتعامل معه بوضوح ، وما هي التدابير والاجراءات اللازمة لتفعيل دوره وتعزيز مكانته في الاقتصاد العراقي وفق رؤية استراتيجية مناسبة.

6- ايلاء موضوع التنويع الاقتصادي اهتماماً بالغاً والعمل عليه بكل جد واستمرارية بهدف تحقيق الاعتماد على احادية القطاع النفطي ولزيادة مساهمة القطاعات والانشطة الاقتصادية والخدمية الاخرى .

وقد سعت الموازنات العامة المعتمدة خلال المدة ( 2006 / 2010-2012 ) تحقيق مجموعة من الاهداف من بين اهمها : ( **وزارة التخطيط ، 2010 : 14** )

أ- تنويع مصادر الموارد المالية من خلال تقليل اعتماد ايرادات الميزانية على الايرادات النفطية وذلك باعطــاء اهمية اكبر للقطاعات الانتاجية كقطاعي الزراعة والصناعة من اجل ضمان زيادة مصادر الدخل + المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .

ب- اصلاح القطاع النفطي من خلال استخدام المعايير التجارية لرفع درجة كفــاءة او حــسن اداء الــشركات النفطية ويتحقق ذلك من خلال زيادة التخصيصات الاستثمارية لانه يعد المصدر الاساس لايرادات الموازنة العامة حالياً ( 95 % )

ج-تفعيل نشاط القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية كثيفة العمل لغرض المساهمة فــي معالجــة ظــاهرة البطالة او تقليلها في الاقتصاد العراقي .

د- العمل على تشجيع السوق الحرة وتفعيل دورها في النشاط الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي فــضلاً عن اعطاء دور اساس للقطاع الخاص في اعمار واعادة اعمار العراق ومشاركته في عمليــة التنميــة المستدامة من خلال اعادة بناء البلد .

هـــ- زيادة الايرادات غير النفطية من خلال تفعيل دور الضرائب والكمارك والرسوم والشركات العامة في جباية الايرادات .

و- التركيز على اعمار البنى التحتية الاساسية لغرض توفير وتهيئة مستلزمات البناء الاقتصادي فضلاً عن توفيرها الخدمات الاساسية للمواطن .

ز- التقليل من دور الدولة في النشاطات الاقتصادية بخصخصة المؤسسات والشركات العامة وهــذا الهدف من شأنه ان يساهم في تعزيز دور القطاع الخاص وتقوية النظــام المــالي والمــصرفي وتعزيز دور المؤسسات الحكومية وزيادة فاعليتها من خلال تاسيس وتنفيذ اطار ملائــم لقواعــد تنظيم النشاط الاقتصادي وسيادة القانون .

ح- العمل على تحقيق التوازن بين الايرادات والنفقات ( الموازنة العامة ) بما يؤدي الى التقليـــل النـــسبي لعجز الموازنة العامة وتخفيف عبء الدين العام وزيادة نسبة التخصيصات الاستثمارية .

وبذلك نجد ان هناك اتساق وافكار واهداف مشتركة وبذات التوجه بين ما تـــم ذكـــره كمهـــام للـــسياسة الاقتصادية وما ذهبت وركزت عليه الموازنات العامة الوادرة في اعلاه .

**ثانياً – مبررات ومقومات التنويع الاقتصادي :**

يعد التنويع الاقتصادي هدفاً بالغ الاهمية كونه يؤدي الى استخدام جميع الامكانيات المتاحة في مختلـــف القطاعات الاقتصادية كما يعد ركيزة اساسية لدفع حركة التنمية الاقتصادية بابعادها المختلفة نحـــو تحقيـــق اهدافها لانها تعمل على تحقيق استقرار اقتصادي مبني على قطاعات اقتصادية ذات عائد اقتصادي مجزي ، وللتنويع الاقتصادي مبررات متنوعة منها : ( **العيساوي ، 2009 : 54** )

1- تنويع مصادر الدخل من خلال التركيز على بعض قطاعات الانشطة التي تتمتع بميزة تنافسية واضحة.

2- حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية .

3- تقليل خطر الانكشاف الاقتصادي:

فالانكشاف الاقتصادي يعني نسبة التجارة الخارجية مقسومة على النـــاتج المحلـــي الاجمـــالي × 100 وبسبب عدم قدرة الاقتصاد على الانتاج المتنوع تزداد الاستيرادات كماً ونوعاً من الخارج مما يجعـــل نسبة الانشكاف التجاري عالية جداً .

4- تصحيح وتنويع الهيكل الانتاجي :

من تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية لابد من تصحيح وتنويع الهيكل الانتاجي فالعراق متوفرة فيـــه الموارد المتنوعة وبالتالي فهو مهيأ لانتقاله الى تنمية وتطوير الهيكل الانتاجي لمختلف القطاعـــات لان توسيع القاعدة الانتاجية وتنويعها يحقق عوائد متصاعدة ويعمل على حماية الاقتصاد ويدعم الاتجاه نحو التنمية المتوازنة المستدامة ويبعد الاقتصاد عن الاعتماد على مورد واحد ويساهم في تطـــوير القـــوى البشرية ويجعل الاقتصاد والمجتمع يعمل بكفاءة وقدرة عالية . ( **الادارة العامة ، 2005 : 43** )

**ثالثاً- استراتيجية التنمية الزراعية في العراق :**

1- مقومات التنمية الزراعية في العراق :

تنطلق اهمية ودور القطاع الزراعي باعتباره واحداً من القطاعات الاقتصادية المركزية والمهمة والمحركة لهذا الاقتصادنظراً لما يوفره من السلع الغذائية والمواد الاولية اللازمة للقطاعات الاخرى ، وتوفيره فرص عمل واسعة ، فقد كان هذا القطاع متميزاً في الاقتصاد العراقي لاسيما خلال عقد التسعينيات ونهاية عقد الثمانينيـــات من القرن الماضي اي خلال مدة الحصار الاقتصادي على العراق فقد تم التركيز على هذا القطاع ودعمه مـــن اجل مساهمته في توفير جزء مهم من الغذاء للشعب العراقي وفعلاً قد ساهم مساهمة ايجابية فـــي ذلـــك لكـــن المرحلة التي استمرت باحتلال العراق عام 2003 والسنوات اللاحقة عملت على تدهور هـــذا القطـــاع بـــسبب الدمار الذي اصاب البنى التحتية ومشاريع الري وتعطل وتدمير الكثير منها ، فضلاً عن الـــنقص الكبيـــر فـــي المستلزمات الاساسية للعملية الانتاجية في قطاع الزراعة وبروز مشكلة المياه وتدهورها من حيـــث الكميـــات والنوعية ، تخلف وسائل الانتاج وتردي الاوضاع الامنية وغيرها الكثير قد ادت الى انخفـــاض مـــستمر فـــي

الانتاج الزراعي مما شكل عبئاً ثقيلاً على كاهل الاقتصاد العراقي وبالتالي الزيادة المستمرة في الاستيرادات من الخارج لتغطية النقص الكبير والمتزايد من المواد الغذائية المتنوعة واللازمة لسد حاجة المواطنين في العـــراق .و يتميز العراق بوجود مقومات اساسية للتنمية الزراعية من اهمها :

أ–توفر المساحات الصالحة للزراعة وفي عموم محافظات العراق .

ب_وفرة الموارد المائية من نهري دجلة والفرات والامطار والمياه الجوفية .

ج–وفرة الايدي العاملة في القطاع الزراعي

د–وجود السوق الواسعة وعدد السكان الكبير وبالتالي الطلب الكلي الواسع على المنتجات الزراعية

هـــ–تنوع المنتجات الزراعية وتوزيعها المكاني .

ولملاحظة واقع اداء القطاع الزراعي والانتاج للمحاصيل الزراعية للمدة ( 2003 – 2010 ) كمـــا يوضـــحها الجدول ( 7 )

ومن الجدول ( 7 ) يتبين ان الانخفاض الواضح في انتاج هذا القطاع وبالتالي على قدرته في توفير متطلبـــات الغذاء للسكان الامر الذي الزم لسد ذلك من خلال الاستيراد للمواد الغذائية فقد ارتفعت من ( 1997 ) مليـــون دولار عام 2007 لتصل الى 2057 مليون دولار عام 2008 ثم ارتفعت الى 3120 مليون دولار عـــام 2010 واعتباراً من 2010 وهي السنة الاولى لاعداد الخطة التنموية للمدة ( 2010 – 2014 ) فقـــد ارتفعـــت نـــسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي الى حوالي 10.2 % وهو امر يعكس جانب من التنمية في التوجه الى رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية غير القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمـــالي وهـــي جانب من التوجهات الجديدة التي بدأت تعتمدها السياسة الاقتصادية في الدولة والجهات المعنية وفقاً لفلسفة ادارة الاقتصاد الحر ونتمنى ان يتحقق النجاح لهذا التوجه في الاقتصاد .

جدول ( 7 ) انتاج المحاصيل الزراعية في العراق للمدة ( 2007 – 2010 ) ونسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي ( بالاسعار الثابتة )

| السنوات المؤشرات | 2007 (1) | 2008 (2) | 2009 (3) | 2010 (4) | نسبة التغير% ( 4:3) |
|---|---|---|---|---|---|
| المساحة المزروعة ( الف دونم ) | 14246 | 14237 | 10517 | 12043 | 15.5 |
| اجمالي قيمة الانتاج الزراعي ( مليار دينار ) | 8034 | 8467 | 9084 | 10785 | 18 |
| اجمالي الانتاج النباتي ( مليار دينار ) | 6221 | 6369 | 6598 | 6221 | 19 |
| اجمالي الانتاج الحيواني ( مليار دينار ) | 1622 | 1919 | 2263.2 | 2653 | 17 |
| كمية انتاج الحنطة ( الف طن ) | 2202 | 1255 | 1700 | 2740 | 61 |
| كمية انتاج الشعير ( الف طن ) | 748 | 404 | 501 | 1137 | 126 |
| كمية انتاج الشلب ( الف طن ) | 392 | 248 | 173 | 155 | 10 |
| كمية انتاج التمور ( الف طن ) | 430 | 476 | 507 | 566 | 11 |
| قيمة انتاج الغابات ( مليار دينار ) | 7.7 | 7.3 | 10.8 | 12.3 | 13.9 |
| قيمة انتاج الاسماك ( مليار دينار ) | 183 | 172 | 211 | 248 | 17 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| متوسط غلة انتاج الدونم من الحنطة ( كليو غرام ) | 351 | 219 | 337 | 496 | 47 |
| متوسط غلة انتاج الدونم من الشعير ( كيلو غرام ) | 171 | 75 | 178 | 282 | 58 |
| متوسط غلة انتاج الدونم من الشلب ( كيلو غرام ) | 790 | 732 | 788 | 812 | 3 |
| قطاع الزراعة والصيد والغابات ( مليون دينار ) 1 | 4480 | 3889 | 4488 | 6231 | 38.8 |
| الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة ( 2 ) | 48778 | 52292 | 56852 | 61039 | 99.9 |
| نسبة مساهمة القطاع الزراعة والصيد والغابات | 8.2 | 7.4 | 48 | 10.2 | |
| الاستيرادات الزراعية | 1.997 | 2.057 | 2.814 | 3.120 | |

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر التالية :

4- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الناتج المحلي الاجمالي للسنوات 2003 – 2010

5- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والاجتماعي في العراق للمدة ( 2007 – 2010 ) تشرين الثاني ، 2011 ، ص 12 – 13

**2- معوقات التنمية الزراعية في العراق :**

أ- عانى الاقتصاد العراقي من ابرز المشاكل التخطيطية والمتمثلة بعدم التوافق والترابط بين البرامج القطاعية وغياب التخطيط التشابطي بين القطاعات فكان يتم اعداد البرامج والمشروعات في كل قطاع بمعزل عما يجري في القطاعات الاخرى ، كما ان التوازن االانمائي والاقتصادي والاجتماعي كان مفقوداً الى حد كبير ولم تكن تنمية القوى البشرية وتحسين ظروف الحياة الاجتماعية مكوناً اساسياً في معظم الخطط السابقة ، فضلاً عن ان الخطط الانمائية تعاني من قلة البيانات وعدم دقتها وفقدانها للشمولية كما ان شروط السياسة الزراعية تتطلب عادة اجراء تغييرات سعرية وتطبيق اصلاحات مؤسسية واجراء تغييرات في السياسات على المستوى الكلي وقد لاحظنا في الواقع ان السياسات السعرية ( سياسة الاسعار الزراعية ) قد ادت الى الحد من النمو في القطاع الزراعي بسبب تاثيرها السلبي على كفاءة توزيع الموارد والدخول الزراعية فقد كانت الاسعار الزراعية غير المجزية سبباً في تحويل الموارد بعيداً عن القطاع الزراعي ، مما قلل الانتاج والانتاجية وعجل من حركة الهجرة من الريف الى المدينة وكذلك تردي البنى التحتية والطاقة الكهربائية هذه وغيرها ادت الى تحويل الاراضي الزراعية الى استخدامات غير زراعية . **( داود ، 2009 : 3 )**

**ب**- ازمة اختلال التوازن الاقتصادي – الزراعي

والمتمثلة بازمة الاختلال بين الانتاج والاستهلاك فالعراق وبصورة خاصة اصبح يستهلك اكثر مما ينتج فيما يتعلق بالمواد الغذائية فقد ادى النمو السريع في الطلب على الغذاء وقصور الانتاج الزراعي عن الاستجابة لمتطلبات هذا النمو الى تفاقم مشكلة الانكشاف الغذائي واعتماد العراق على الاستيرادات المتزايدة .

**ج**- التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي :

مما يؤشر على الاقتصاد العراقي هو القصور في معدلات تكوين راس المال عموماًوالزراعي بشكل خـــاص بسبب انخفاض نسبة الاستثمارات الموجهة الى القطاع الزراعي مقارنة مع الاستثمارات الاخـــرى فقـــد بلغـــت 10% للقطاع الزراعي وهي نسبة منخفضة جداً وبالتالي انعكس هذا الخلل في ضعف التخصيصات الاستثمارية على واقع ومكانة هذا القطاع المهم ان المطلوب عدم تقليل التخصيصات للقطاعات الانتاجية وعدم تركها للقطاع الخاص الان وانما يكون رديفاً لجهد ودور الدولة في المرحلة الانتقالية وبالتالي ليكون لهـــذا الجهـــد والقطـــاع الاساس الضروري للنمو الاقتصادي في القطاعات الاخرى .

ان بناء اقتصاد زراعي منظور لايمكن تركه للقطاع الخاص لقلة امكانياتـــه الاســـتثمارية وصـــعوبة التمويـــل الزراعي بسبب المخاطر الكبيرة التي يتعرض لها الانتاج الزراعي الناجمة عن الجفاف والامطـــار والـــصقيع والحشرات والاوبئة وتردي البنى التحتية وغيرها هذا يجعل صاحب راس المال يتردد في تسليف المزارعينـــاو يطلب فوائد كبيرة مقابل استعمال راس ماله في الزراعة لذلك فان اصرار الحكومة في هذا التوجـــه وتكليـــف القطاع بهذا الشأن معناه الحكم على الخطة الاقتصادية القادمة بالفشل في تحقيق اهدافها في التنمية المتوازنـــة ( **نجم ، 2009 : 2 )**

**د- : ازمة التكنولوجيا والمستلزمات الفنية :**

لاتزال الزراعة في العراق تتسم بشيوع الاساليب التقليدية وهي في مجملها متخلفة تقنياتها كما ان اجهزة البحث العلمي والارشاد الزراعي هي دون المستوى المطلوب من حيث الملاكات والمستوى العلمـــي والتخصيـــصات المالية اللازمة لذا فان تطوير التكنولوجيا يحدد مستقبل الزراعة فـــي العـــراق وان اي اســـتراتيجية لتحـــسين الاوضاع الزراعية لابد ان تعطي الدولة اولوية لازالة هذه المعوقات والقيود التي تحد مـــن جـــدوى البـــرامج المعنية باستنباط التكنولوجيا المحسنة وتطبيقها .

**3- اشكال ومتطلبات استراتيجية التنمية الزراعية في العراق :**

ان وضع خطة عصرية لمعالجة المشاكل التي تخص القطاع الزراعي ودراسة الاشكال المختلفـــة والمتطلبـــات الضرورية لاستراتيجية التنمية الزراعية الفعالة سيخلق الظروف الموضوعية لان يلعب هذا القطاع دوراً مهمـــاً في التنمية الاقتصادية للعراق وهنا يمكن ان نشير الى بعض اهم الاشكال للتنمية الزراعيـــة والتـــي يمكـــن ان تساعد في صياغة استراتيجية التنمية الزراعية المطلوبة :

**أ - التنمية الزراعية عن طريق الزراعة المكثفة :**

يؤكد هذا التوجه في التنمية على الاستغلال المكثف للارض والعمل واستعمال الاسمدة الكيماوية والعضوية والمكننة والبذور المحسنة والاهتمام بالثروة الحيوانية وفق طرق علمية وفنية ملائمة ، فضلاً عن اقامة منـــشأة الري والبزل التي ستتولى الدولة القيام بها وغيرها من الاجراءات لزيادة فعالية الانتفاع من مصادر المياه بشكل افضل ، ان هذا الشكل من التنمية الزراعية يتوافق مع التطور العلمي وانتاج اصناف جديدة مـــن المحاصـــيل الزراعية ذو الانتاجية العالية والقدرة على مقاومة الامراض وتحملها للظروف الصعبة فـــضلاً عـــن الاهتمـــام بزراعةالنباتات التي تستخدم كعلف للماشية وكسماد اخضر لقد اثبت هذا الشكل من التنمية جدارته في تطـــوير انتاجية القطاع الزراعي في بلدان كثيرة ومنها العراق ، اذ جرىالاهتمام بالقطاع الزراعي ضمن هذا التوجه في بداية عقد السبعينيات وتم ادخال اصناف جديدة من المحاصيل الزراعية ذات الصفات الجيدة واقيمت مـــشاريع

الري والبزل واستصلاح الاراضي المتملحة ، الا ان هذا التوجه توقف ولم يستمر نتيجة اقحـــام العـــراق فـــي حربين مدمرتين اوقف الاستثمارات والدعم المالي الذي كانت توفره الدولة لهذه المشاريع ان هذا الـــشكل مـــن التنمية الزراعية يرتبط ايضاً بمدى التطور الصناعي والتقني والعلمي للبلد المعنـــي ، ان البلـــدان المتطـــورة صناعياً تشكل بحد ذاتها سوقاً كبيرة للمنتوجات الزراعية مما يعجل من تطور القطاع الزراعي لغـــرض تلبيـــة متطلبات السوق وسوقنا العراقية بامس الحاجة لهذا الانتاج وهذاهدف تسعى اليه ستراتيجية التنميـــة الزراعيـــة المطلوبة .

**ب- التنمية الزراعية من خلال دعم دور الفلاح في العملية الزراعية :**

بموجب ذلك يتطلب ان تركز القوانين الجديـــدة علـــى زيـــادة دور الفـــلاح الانتـــاجي فـــي العمليـــة الاقتصادية , وهذا يستوجب حل مـــشكلة ملكيـــة الاراضـــي الزراعيـــة علـــى اســـاس تمليـــك الفلاحـــين الاراضي التي يستطيعون هـــم وعـــوائلهم زراعتهـــا , مـــع تـــوفير الكـــادر العلمـــي والمهنـــي والقـــانوني لتسهيل مهمة تنفيذ القانون وتـــشجيع القطـــاع الخـــاص ودعمـــة قانونيـــا للاســـتثمار فـــي المؤســـسات الزراعية والصناعات الغذائية من المسائل المهمة التي ستزيد مـــن انتاجيـــة الفـــلاح , وتـــشجيع اســـتعمال المكننة الزراعية عن طريق تمليكها للفلاح او تقسيط اثمانهـــا وتدريبـــة علـــى اســـتعمالها , وهنـــا يمكـــن ان نستحدث جمعيات زراعيـــة بـــصيغ مناســـبة لتـــؤدي دوراً مهمـــا فـــي هـــذا المجـــال , ان ادخـــال التكنلوجيا الحديثة والملائمـــة فـــي الزراعـــة واســـتعمال المحاصـــيل ذات الانتاجيـــة العاليـــة واســـتـــصلاح التربة واقامة شبكة من المبـــازل والزراعـــة المغطـــاة والمفتوحـــة وربـــط المؤســـسات العلميـــة مـــع المؤسسات الزراعية ومع الفلاح ستزيد من المعرفة الزراعية لدية وبالتالي تزيد من الانتاج .

**ج- التنمية الزراعية عن طريق استغلال الاراضي الزراعية الحالية والجديدة .**

تعتمد العديد من البلدان النامية فـــي زيـــادة منتوجهاتهـــا الغذائيـــة بالدرجـــة الاساســـية علـــى اســـتغلال الاراضي المتاحة والبحث عن اراضي جديـــدة . وقـــد اســـتعملت هـــذة الـــسياسة الزراعيـــة فـــي البلـــدان الفقيرة والتي يشتغل غالبية سكانها في الزراعة ولاتمتلك ثروات معدنيـــة مهمـــة . ان هـــذا الـــشكل مـــن التنمية يتطلب توفير البنية التحتية الزراعيـــة مثـــل الطـــرق وشـــبكات الـــري والبـــزل ممـــا ســـيؤدي بدوره الى زيادة الانشطة الاقتصادية الاخرى . ان هذا الشكل مـــن التنميـــة مناســـب للعـــراق ولامتلاكـــة الكثير من الاراضي غير المستغلة زراعيا او فيها نسبة ملوحـــة معينـــة يمكـــن معالجتهـــا واســـتـــصلاحها وزراعتها ثانية مع التاكيد على ظرورة حل مشكلة تمليـــك الاراضـــي الزراعيـــة التـــي زادت تعقيـــداً في ظل السياسة الزراعية الحالية وهنا نؤكد عليها لاهميتهـــا فـــي تحقيـــق جانـــب مهـــم واساســـي فـــي التنمية الزراعية .

وهنالك متطلبات اساسية لتحقيق التنمية الزراعية نذكر بعض اهمها :-

- ضرورة قيام وزارة الزراعة ووزارة المـــوارد المائيـــة بـــاجراءات الكـــشف المـــوقعي للارضـــي الزراعية المستصلحة , وتحديد مدى صلاحيتها للزراعة . او اعـــادة تأهليهـــا لتكـــون صـــالحة لكـــي تتلائم مع المتطلبات الزراعة الحديثة .

– العمل على اعادة تاهيل محطات الري وتـــوفير المولـــدات اللازمـــة لانتـــاج الطاقـــة الكهربائيـــة . وبواقع طاقة ضخ تكفي للاراضي الزراعية الصالحة للزراعة ضـــمن الرقعـــة مـــع الاخـــذ بنظـــر الاعتبار طاقة استغلال الذروة خلال الصيف .

– وضع برامج لمشاريع تهدف الى النهوض بواقع زراعة النخيـــل وانتـــاج التمـــور . والحـــد مـــن ارتفاع نسبة الملوحة ومناسيب المياة الارضية في تـــرب المـــزارع , ونتيجـــة عـــدم وجـــود شـــبكات البزل او لاسباب عدم انتظام تشغيل الانظمة فيها .

– ضرورة توزيع مخزونات وزارة الزراعة ودوائرها من منظومـــات الـــري الحديثـــة وفـــضلا عـــن المكائن والمعدات الاخرى , وباسعار مدعومة وبقـــروض طويلـــة الامـــد . لاتثقـــل كاهـــل المـــزارع والفلاح , بل تشجعة على اقتنائها وحسب مساحة الارض المملوكة من قبلة .

– توفير مستلزمات الانتاج الزراعي مثل البـــذور ، والاســـمدة , والمبيـــدات والادويـــة البيطريـــة والاعلاف ومستلزمات الانتاج الحيواني للسنوات المقبلـــة . مـــن اجـــل تـــشجيع المـــزارعين علـــى استغلال اراضيهم بصورة ايجابية ومثلى .

– الحماية الوطنية للمنتجات الزراعية النباتية والحيوانيـــة مـــن خـــلال منـــع او الحـــد مـــن اســـتيراد المنتجات الزراعية من الخارج لكي لاتتـــافس منتجاتنـــا المحليـــة مـــن الخـــضر واللحـــوم وتـــامين الوضع المستقر للانتاج المحلي ليؤدي دورة طبقـــا لمـــا تطمـــح اليـــة خطـــط التنميـــة الزراعيـــة وتحديد اسعار المحاصيل والمنتجات الزراعية لتكون محفزة للانتاج الزراعي .

– العمل علـــى اعـــادة تاســـيس البـــرامج الوطنيـــة الزراعيـــة , مثـــل بـــرامج تنميـــة المحاصـــيل الاستراتيجية وبرامج تنمية الثـــروة الحيوانيـــة التـــي كانـــت اصـــلا تعـــد قاعـــدة عمـــل لـــوزارة الزراعة, واعادة هيكلة هذه البرامج وتحديد جدول زمني لتنفيذها .

– زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعـــي حيـــث زيـــادة التخصيـــصات الاســـتثمارية لـــة لتطـــوير هـــذا القطاع ورسم سياسة لادارة المياة ووضـــع منهـــاج شـــامل لحـــل مـــسالة الميـــاة ودول الجـــوار لتقاسم المياة . وتنمية المياة الجوفية الموجودة في البلد .

– المساهمة الجادة في الخطة الوطنية لاحيـــاء الاهـــوار مـــن خـــلال تطـــوير الانتـــاج الزراعـــي ولاسيما الانتاج الحيواني لانة سيسهم في اعـــادة التـــوازن للريـــف العراقـــي لاعـــادة اعـــداد مـــن المزارعين الذين تركوا القرى وهجرو الزراعة , مما ينعكس سلباً على التنمية الزراعية .

وبذلك فان نجاح استراتيجية التنمية الزراعية في العـــراق يعتمـــد بـــصورة رئيـــسية علـــى وضـــع استراتيجية واضحة المعـــالم تعمـــل علـــى تطـــوير الانتـــاج الزراعـــي وتنويـــع منتجاتـــة وتفعيـــل

القطاع الزراعي في الحياة الاقتصادية وبالتالي ليكون هذا القطاع ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني

**3- استراتيجية التنمية الصناعية في العراق :**

**أ- اهمية ودور التنمية الصناعية في الاقتصاد العراقي .**

يعد التصنيع حجر الزاوية في تحقيق التنمية الاقتصادية بما يمتلك من قدر التنوع والمرونة في التحرك من قطاع او فرع صناعي الى اخر . كاستجابة للمتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية . لذا تشكل تنمية القدرات الانتاجية في القطاع الصناعي عاملاً اساسياً في تحقيق النمو والاعتماد على الذات وتجنب الاعتماد المفرط على العالم الخارجي . فاذا كانت عملية التطوير وتوسيع القطاع الصناعي مهمة في الاقتصاد العراقي . فان الاهم من ذالك هو خلق انماط انتاجية جديدة تسند النمو الاقتصادي المستمر عن طريق زيادة التصنيع لانة قطاع ديناميكي فعال جدا , وتنطلق اهميتة من خلال تصنيع المواد الاولية الزراعية او المعدنية وغيرها , ثم توفير مستلزمات الانتاج للقطاع الزراعي , وكذلك تعزيز الروابط والتشابكات القطاعية المختلفة , ويساهم في تعزيز الانتاج والصادرات وتنميتها , والاهم من ذالك توفير فرص العمل الواسعة والمتنامية وبالتالي يساهم بشكل فاعل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

لقد عاني القطاع الصناعي في العراق من تدمير وتعطيل المنشات الصناعية والبنى التحتية سواء للقطاع العام او القطاع الخاص , وحالة الفوضى الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العراقي بعد عام ( 2003) وقد تدهورت القدرة الانتاجية وانخفاض مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي . وفقد كانت نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية (7.48%) عام 2003 وانخفضت لتصل الى (2.3%) عام (2010 ) , الامر الذي يعكس مدى التدهور الذي اصاب هذا القطاع . **(نزال , 2007, 3)**

كما أن انخفاض القيود الكمر كية قد شجع على زيادة استيراد السلع المصنعة وبكلف منخفضة انعكس باشارة سلبية على عجز وعدم قدرة هذا القطاع على المنافسة مما ادى الى اغلاق وتوقف العديد من المصانع **(الربيع ، 2010 : 4)** .

كما ان القائمون على ادارة الشأن الاقتصادي تبنوا التوسع في الاستيراد كبديل للنهوض الاقتصادي للعراق حتى وصلت نسبة الاستيرادات الى حدود 90% من المواد الصناعية وبحدود (85%) من المواد الزراعية . والجدول (8) يبين المنشأت الصناعية الكبيرة والصغيرة من حيث الاعداد والقيم للانتاج في العراق للمدة ( 2003-2011).

**جدول ( 8 )**

**تطور عدد المنشات الصناعية الكبيرة والصغيرة وقيم الانتاج في العراق للمدة من (2003-2011)**

**(بالاسعار الجارية , مليون دينار )**

| السنوات / المؤشرات | عدد المنشات الصناعية الكبيرة | عدد المنشات الصناعية الصغيرة | قيمة الانتاج في المنشات الكبيرة ( مليون دينار ) | الرواتب والاجور في المشات الكبيرة |
|---|---|---|---|---|
| 2003 | 451 | 17929 | 4369 | ---- |
| 2004 | 489 | 17599 | 8717 | 481 |
| 2005 | 452 | 10088 | 1143 | 651 |
| 2006 | 411 | 11620 | 1669 | 647 |
| 2007 | 423 | 13406 | 1816 | 734 |
| 2008 | 487 | 13905 | 2636 | 1136 |
| 2009 | 495 | 14216 | 3716 | 1860 |
| 2010 | 500 | 16641 | 3563 | 1784 |
| 2011 | 511 | 18520 | 3872 | 1964 |

المصدر / اعداد الجدول بالاعتماد على بيانات المصادر الاتية :

6- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , الجهاز المركزي للاحصاء . المجموعة الاحصائية السنوية , 2008/ 2009, 2010/2009 , الجدول (2/1) , (4/7) ,(4/11) .

7- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء , مديرية الحسابات القومية , مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2007- 2010) تشرين الثاني /2011, ص 11 .

من معطيات الجدول ( 8 ) اعلاة يتبين ان هنالك تحسن نسبي وضعيف في اعداد المنشات الصناعية وقيمة الانتاج , لكن لم نجد لا السياسات الصناعية ولا الممارسات الادارية او التوجيهات تشير الى وجود النية الصادقة والمستقرة لتطوير هذا القطاع والنهوض به , وتركت المنشات معطلة ومدمرة بل لقد امعنو في تمزيقها عبر خصخصتها بقرارات متعجلة ومرتبكة ولربما لاعتبارات عديدة , واهدار المال العام بابخس الاثمان فهي خسارة لثروة البلد والشعب . ولكن يمكننا القول ولتكون متفائلين انة في الخطة الاقتصادية بعد عام 2010 وضمن خطة التنمية الاقتصادية وللمدة (2010 – 2014 ) وهي اول خطة بهذا المدى قد ركزت قواها على تطوير القطاعات ومن بينها القطاع الصناعي لتمثل البداية الصحيحة نحو الطريق الصحيح وفق رؤيا واضحة وبخطة استثمارية ملائمة .

**2-متطلبات التنمية الصناعية في العراق :**

من اجل ان نضع تصور لاستراتيجية التنمية الصناعية في العراق بموجب ماتمت الاشارة اليه من معوقات او قيود , فان هناك متطلبات عملية واتخاذ اجراءات وتدابير موضوعية متعددة ومتسلسلة مبنية على ثوابت البحث العلمي والتقويم الناتج للمشاريع ومن بين اهمها :

أ- تنظيم حملة وطنية شـــاملة لتـــشجيع المـــواطنين وتحفيـــز الـــدافع الـــوطني لاقتنـــاء المنـــتج المحلـــي , والنهوض بالمنشات الصناعية العراقية وتاهيل تلك المنـــشات التـــي تتمتـــع بجـــدوى اقتـــصادية ضـــمن تاهيلها وتكون متزامنة مع تاهيل العـــاملين بـــدورات تدريبيـــة وتطويريـــة لرفـــع مـــستويات الاداء والعمـــل داخل وخارج العراق .

ب- ضرورة عدم التسرع بالاخذ باسلوب الخصخصة مع التاكيد علـــى ان تـــتم هـــذه العمليـــة تحـــت رقابـــة مشددة من اجل تجاوز أي اخطاء للتحول بشكل سريع وغيـــر مـــدروس ممـــا يـــؤدي الـــى هـــدر تلـــك المصانع والمنشاءت التي تعد من الثـــروات الوطنيـــة لتـــذهب بعـــد ذالـــك الـــى شخـــصيات وكـــارتلات وزمر بعيدة عن المسؤولية الوطنية والاجتماعية .

ج- مشاركة المستثمرين في تاهيل المنـــشات التـــي هـــي بحاجـــة الـــى مبـــالغ ماليـــة كبيـــرة وخبـــرات وتقنيات عالمية لايتمكن القطاع الخاص من الاضطلاع بها .

د - منح القطاع الخاص الاعفاء الضريبي الذي يتمتع بـــة المـــستثمرين فـــي قـــانون الاســـتثمار ولمـــدة (10 - 15) سنة . ومنح القروض مبالغ مالية مناسبة وبفوائد منخفـــضة ولمـــدة طويلـــة نـــسبياً مـــن (5-10) سنوات لتحديث الابنية وتطوير وتاهيل وتغيـــر المكـــائن الموجـــودة فـــي المعامـــل والمـــصانع وفـــتح باب التدريب والتاهيل للكوادر العاملة في هذا القطـــاع امـــا فـــي المعاهـــد التقنيـــة والجامعـــات العراقيـــة المتخصصة ( الورش الفنية ) وايفاد نسبة منهم الى خارج العـــراق او جلـــب المـــدربين الـــى العـــراق وفتح الدورات التاهيلية لهم .

هـــ- تشجيع الاستثمار بشكل حقيقـــي وراس المـــال العراقـــي المهـــاجر وراس المـــال الاجنبـــي ضـــمن اولويات هيئـــة الاســـتثمار الـــوطني وهيئـــات الاســـتثمار فـــي المحافظـــات لتهيئـــة البيئـــة والمنـــاخ الاستثماري الملائم وتذليل العقبات التي تواجـــه المـــستثمرين وتعـــديل بعـــض فقـــرات القـــانون (13) لسنة 2006 . لان هنالك الكثير من المستثمرين يرغبون بالاســـتثمار فـــي العـــراق وقـــد حـــاول بعـــضهم الاستثمار فعلا لكنهم واجهوا الكثيـــر مـــن الـــصعوبات والمعـــرقلات وفيهـــا مـــايمكن معالجتـــة لانهـــا طارئة او مصطنعة , او ترتبط بالفساد الاداري والمـــالي , او لعـــدم وجـــود الارادة الحقيقيـــة لاعمـــار البلاد والاستثمار فيه .

وً- اعادة النظر بالاستيراد وتحديد دخول البضائع المصنعة الى العراق التـــي يمكـــن ان تتـــنج مثـــيلا لهـــا في داخل العراق , ووضع رسوم كمركية على المنتجـــات المـــصنعة بالكامـــل والتـــي تـــدخل الاســـواق المحلية , اسوة بالرسوم الكمركية في البلـــدان المجـــاورة والـــدول الاخـــرى وفـــق المعـــايير ونـــسب تحدد وترتب , وتفعيـــل دور الجهـــاز المركـــزي للتقيـــيس والـــسيطرة النوعيـــة , وتطـــوير وتـــوفير الاحتياجات المختبرية واجهزتها وكفاءة العاملين فيهـــا , وزيـــادة عـــددهم وبنوعيـــة جيـــدة للـــسيطرة على البظائع وسرعة انجاز العمل وعدم التواطئ بـــذالك واعفـــاء المـــواد الاولية الداخلـــة فـــي تلـــك الصناعة من الرسوم الكمركية .

ز- اصدار تشريعات وقوانين تعنى بالصناعة العراقيـــة واليـــة التحـــول نحـــو الخصخـــصة لانعـــدام وجود خطة حقيقية موضوعة للانتقال من حالة القطـــاع العـــام الـــى القطـــاع الخـــاص بمـــا يخـــدم

العمل الصناعي وتقديم الدعم للاقتصاد العراقي الذي يسهم في تقليل اعداد البطالة تدريجياً . ومن المفيد جدا في ظل المرحلة الانتقالية انة يستمر الاهتمام بالقطاع العام ويفعل دور القطاع الخاص لحين ان ينمو ويصبح قادراً على تحمل الدور والمساهمة ثم يبداء التقليص والانسحاب التدريجي للقطاع العام واناطة الدور الى القطاع الخاص .

ح- زيادة التخصيصات الاستثمارية ضمن الموازنة العامة السنوية في العراق الى القطاع الصناعي والصناعات التحويلية بشكل خاص بموجب استرانيجية محددة وذات اولوليات وبحسب الاهمية .

**رابعاً- استراتيجة التنمية السياحية في العراق**

**1- أهمية ودور التنمية السياحية في العراق :**

السياحة صناعة والسياحة نهر من ذهب لاينضب , لذا تعد السياحة موردا ماليا إضافيا مع القطاعات الأخرى , وأحيانا تعد المورد الأساس لبعض الدول , وتعمل السياحة على تحسين موازين المدفوعات وتوفير فرص عمل جديدة ، وتساهم في حل مشكلة البطالة وتوفر فرص استثمارية عديدة .

لم تعد السياحة مجرد انتقال الإفراد من بلد إلى أخر كما كانت في السابق بل هي حاجة اجتماعية أساسية فضلاً عن كونها مورد مهم للعملات الأجنبية للمساهمة في توسيع القاعدة الإنتاجية لغرض زيادة مصادر الدخل القومي وبذلك تساهم في نشر الثقافة والوعي لأي بلد وتبادل الثقافات بين الأمم والشعوب . وتطور السياحة هي انعكاس لتطور القطاعات الأخرى وبالتالي لاتحتاج إلى استثمارات كبيرة خاصة بها لأنها جزء من عملية النمو والتطور التي تحصل في البني التحتية في البلد .

إن الاهتمام بالتنمية السياحية ينطلق من كونها إحدى أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لأي بلد , وبالتالي دفع إلى تعاظم دورها في التنمية من خلال تشجيع الاستثمارات في إنشاء المشروعات السياحية في إطار الإعفاءات الضريبية على واردات السياحة , كما ستوفر فرص مهمة لمساهمة الدولة في إنشاء مشاريع البني التحتية في البلد , ثم أن تطوير وتفعيل التنمية السياحية تساهم في تحقيق التنمية المتوازنة للأقاليم والمحافظات لاسيما وان المواقع الحضارية والتاريخية والسياحية والدينية تتوزع بين مختلف أرجاء العراق مما يعني إمكانية المساهمة في حصول تنمية متوازنة لهذه المحافظات وصولاً إلى أن تصبح هذه المحافظات مناطق جذب سكاني , وكذلك تساهم السياحة في إنعاش التركزات البشرية .

أما في العراق الذي يتميز بتوفر مقومات السياحة المتنوعة , فهو بلد الحضارات القديمة وبلد الأنبياء والمرسلين وبلد الرافدين العظيمين ومرقد الأئمة الأطهار . ( **عليوي ,2010 :4)** .

إلا أنة لم تحض السياحة باهتمام خلال المدة الماضية بسبب ظروف العراق وتراجع مؤشرات هذا القطاع , في الوقت الذي كانت تشير فيه بعض الدراسات المتخصصة ان السياحة الدينية التي تحتل المركز الأول إن قطاع السياحة كان من الممكن إن يوفر إيرادات تصل إلى مايقارب ( 6-8) مليار دولار في عقد التسعينات .

أما بعد عام 2003 فقد بداء الاهتمام بالسياحة لاسيما الدينيـــة منهـــا ، وهـــي مـــن الأنـــشطة الواعـــدة فـــي حالة توفر الأمن والاستقرار وفرض القانون ونشر الوعي السياحي بين إفراد الشعب .

ويمكـــن أن نـــشير إلـــى صـــافي الإيـــرادات المتحققـــة فـــي الـــسياحة مـــن العـــراق خـــلال المـــدة ( 2003–2007 ) . علما أن قطاع السياحة بموجب تصنيف الحـــسابات القوميـــة فـــي احـــصاءت الجهـــاز المركزي لوزارة التخطيط تدمج ضمن قطاع تجـــارة الجملـــة والمفـــرد ولـــيس قطاعـــاً مـــستقلا. علمـــا إن السياحة الدينية تشكل ما نسبة ( 70%) من إيـــرادات الـــسياحة فـــي العـــراق . ( **طالـــب , 2005 , 31** ) والجدول ( 9 ) يبين صافي المكاسب المتحققة لقطاع السياحة في العراق للمدة (2003–2007)

**جدول (9)**

**صافي المكاسب المتحققة لقطاع السياحة في العراق للمدة (2003–2007) ( مليون دينار)**

| السنة | الإيرادات (1) | المصاريف (2) | صافي الرصيد (2–1) |
|---|---|---|---|
| 2003 | 69.586 | 6.460 | 63.126 |
| 2004 | 46.655 | 13.879 | 32.770 |
| 2005 | 34.223 | 13.049 | 21.174 |
| 2006 | 48.740 | 10.139 | 38.226 |
| 2007 | 74.346 | 15.944 | 58.402 |
| المجموع | 273.552 | 59.846 | 213.705 |

المصدر :– وزارة التخطيط والتعاون الإنمـــائي , الجهـــاز المركـــزي للإحـــصاء , المجموعـــة الإحـــصائية الـــسنوية , ســـنوات مختلفة

– صافي الرصيد احتسب من قبل الباحث

يتضح من الجدول أعلاه إن إيرادات السياحة بدأت بالزيادة ولتـــساهم فـــي رفـــد الـــدخل القـــومي للعـــراق وكمصدر اضافي واعد

**2– معوقات التنمية السياحية في العراق :**

تباين المعوقات التي تواجه السياحة لتباين درجة التقـــدم الاقتـــصادي والحـــضاري فـــي الـــدول . وفـــي العراق هنالك العديد من المعوقات والمشكلات التي أدت إلى تقلـــيص دور الـــسياحة فـــي مجـــالات التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية ومن بين أهم المعوقات والتحديات التي تواجه التنمية السياحية ما يأتي :

أ– الافتقار إلى إستراتيجية واضحة المعالم حول الـــسياحة وأفـــاق تطورهـــا يمكـــن ان تـــؤدي المطلـــوب على المستوى القومي والإقليمي والمحلي في المجـــالات الاقتـــصادية والاجتماعيـــة و الدينيـــة والمـــوروث الحضاري وعدم وضوح الرويا السياحية .

ب- ضعف موقع التنمية السياحية في خطط التنمية ومما يقلل وباستمرار ومن أهميتها في إطار وضع التخصيصات المالية المخصصة للسياحة مما يعكس قلة المشاريع المنجزة أو المخطط لها وضعف أداء السياسات العامة في تبني إستراتيجية واضحة المعالم للسياحة . ( **الرائد , 2006: 4)** .

ج- عدم توفر البيانات والمعلومات والإحصاءات عن واقع السياحة في العراق .

د- تواضع نوعية المنشاءات والخدمات وضعف أو قصور في المرافق الأساسية والخدمات , كالطرق , والكهرباء , والاتصالات , و الصرف الصحي وغيرها .

هـ- تواضع وقلة المؤسسات التعليمية المتخصصة وضعف مستوى التأهيل والتدريب نسبة عالية من العاملين وقصور برامج التدريب السياحي والفندقي للنهوض بمستوى الخدمات والتسهيلات السياحية التي تتطلب قوة عمل مؤهلة .

و- انخفاض وتدني مستوى النظافة العامة في المدن والمناطق السياحية والأثرية وعدم كفاية المرافق العامة وانخفاض الوعي والثقافة السياحية .

ز- الإهمال في المناطق الأثرية والمدن الحضارية ولا سيما المواقع الدينية والمباني التاريخية , وهنالك تقصير في مجال الصيانة والترميم وإعادة البناء وإجراء المزيد من إعمال التنقيب وعدم وجود نظام مبرمج لزيارة وزيادة جذب السياح في هذه المناطق .

ح- عدم كفاية وسائل الحد من تهريب الآثار والقطع الاثارية أو إرجاعها مما أسهم في تفاقم المشكلة وتقويض معالم السياحة

ط- عدم الاستقرار الأمني والسياسي عوامل مهمة جداً وحاسمة كمعوق للتنمية السياحية

يً- الإعمال التدميرية والحربية التي مارسها الاحتلال الأمريكي للعديد من المواقع الاثرية المهمة والقصف لها او اتخاذها مواقع للقوات المحتلة الأمريكية مما الحق الاضرار البليغة بها , ومن بينها على سبيل المثال , بابل , وأور , والنمرود نتيجة تحويلها إلى قاعدتين عسكريتين للقوات المحتلة . وقبلها قام سلاح الجو الأمريكي بظرب مدينة أور بأحدث الصواريخ المدمرةعام 1991 وبالتحديد منطقة المعابد وكذالك مدينة النمرود في الموصل حولت إلى ثكنة عسكرية لقوات الاحتلال

**3- متطلبات التنمية السياحية في العراق :-**

بهدف وضع إستراتيجية فعالة للتنمية السياحية في العراق فان ذلك يتطلب الأتي :

أ- إعادة هيكلة هذا القطاع بالشكل الأمثل والإفادة من الخبرات الدولية المتراكمة لاسيما وان العراق قد عاد إلى منظمة السياحة العالمية وتبوء مركز نائب الرئيس في المنظمة , وتبداء هذه العملية لتنمية وتطوير ودعم القطاع الخاص المتمرس في هذا العمل فنحن نحتاج إلى ثقافة سياحية ووعي سياحي وأخلاق سياحية في الأساس في نمو هذا العمل وتطويره وانطلاق من نهج اقتصاد السوق الذي أشار إلية الدستور ولأجل النهوض بكل هذه المهام لابد من تأسيس جديد عبر قيام وزارة للسياحة سيادية مستقلة تأخذ على عاتقها بناء مؤسسات رصينة متخصصة بعيدة عن المحسوبة وتضع الشخص المناسب في المكان المناسب .

ب – فسح المجال إمام الاستثمارات السياحية المتخصصة سواء كـــان للمـــشاريع القائمـــة مـــن فنـــادق آو منشات سياحية أم بناء مرافق ســـياحية جديـــدة علـــى إن تأخـــذ بالحـــسبان إن يكـــون للمـــستثمر الـــسياحي خصوصية تختلف عن بقية أنواع الاستثمارات فالسياحة هـــي صـــناعة وعلـــى الحكومـــة إن تخلـــق بيئـــة قانونية استثمارية من دون تعقيد أو روتين أو أساليب بالية متخلفـــة تعرقـــل أقـــدام المـــستثمرين إلـــى البلـــد في هذا المجال .

ج – ولأجل النهوض بهذه العملية والمساعدة في حـــل مـــشكلة البطالـــة لابـــد مـــن وجـــود قاعـــدة ثقافيـــة فكرية للعاملين بهذا القطاع وفي مقدمتها التعليم وتنميـــة المـــوارد البـــشرية عبـــر الإكثـــار مـــن الكليـــات والمعاهد السياحية لأنها تحتاج مـــن عـــاملين بهـــذا القطـــاع بمواصـــفات خاصـــة بـــالمظهر والـــشكل والثقافة والفلسفة والتربية والتعامـــل مـــع الـــسياح إذ لايتجـــاوز عـــدد العـــاملين مـــن مخرجـــات القطـــاع السياحي من معاهد وكليات أكثر من( 5% ) من الخرجين فقـــط وهـــذا يعمـــل علـــى تـــدني واقـــع هـــذا القطاع ولا بد في هذه الحالة من الإفادة من خبرات الدول التي ســـبقتنا فـــي هـــذا المـــضمار مثـــل لبنـــان و تركيا وغيرها من الدول المتقدمة في هذا المجال .

د– من اجل الترويج للنشاط السياحي لابد من الاهتمـــام بـــالإعلام الـــسياحي والتـــرويج لـــه و يبـــدأ ذلـــك عن طريق توثيق معالمنا الـــسياحية وطبـــع الـــدليل الـــسياحي وتوزيـــع هـــذه النـــشرات بالإفـــادة مـــن السفارات والملحقيات الإعلامية والتجارية المنتشرة في جميع أنحـــاء العـــالم هـــذه النـــشرات والبوســـترات تهدف إلي توضح المعالم السياحية فـــي العـــراق واســـتخدام الإعـــلام المرئـــي والمـــسموع وعـــن طريـــق المعارض والمؤتمرات السياحية المتواصلة في كافة المواسم .

هـــ – الإفادة من خبرات العالم وادخال التقنيات الحديثـــة فـــي إدارة منـــشاتنا الـــسياحية ومرافقهـــا مـــن فنادق وغيرها وادخال منظومة حديثة في ذالـــك وبنـــاء قواعـــد بيانـــات واحـــصاءات للطاقـــة التـــشغيلية الاستيعابية لمنـــشئآتنا الـــسياحية واســـتقدام منظومـــة الانترنيـــت فـــي هـــذه العمليـــة وتـــوفير الخـــرائط التوضيحية لاسيما في المناطق الآثـــار القديمـــة التـــي نفتخـــر بكـــون بلـــدنا يمتلـــك إحـــدى أهـــم ركـــائز الحضارات العالمية ولابد هنا من التأكيد ثانيا على أهميـــة التعلـــيم الاكاديمـــة الـــسياحي وعليـــه ســـوف نلجأ إلى الاستثمار كبديل امثل لغرض تأهيل هذه الفنادق ورفـــع مـــستواها بمـــستوى فنـــادق خمـــس نجـــوم إذ تفتقد بغداد لطاقة إيواء بمستوى خمس نجوم لإيواء الضيوف والمستثمرين القادمين للبلد .

و – إن نبدأ أولا بالطريق الأسهل وهو السياحة الداخلية فما نملكـــه مـــن منـــاطق ســـياحية فـــي العديـــد من مناطق العراق من سياحة دينية فـــي المنـــاطق المقدســـة وتحـــسين الإيـــواء فيهـــا بمـــا يناســـب هـــذه المناطق وكذلك الاهتمام بمناطق الاصطياف في كردســـتان العـــراق وتنميـــة وتـــشجيع القطـــاع الخـــاص للمساهمة في أعمار هذه المناطق وإعادة تأهيل المـــدن والمجمعـــات الـــسياحية والمنتزهـــات المنتـــشرة فـــي جميع إنحاء العراق فضلاً عن أحياء السياحة في منـــاطق الاهـــوار لغـــرض إجـــراء التوزيـــع الجغرافـــي والاقتصادي لهذا النشاط في إنحاء العراق كافة .

**خامساً- إستراتيجية مشروع القناة الجافة وتنشيط التجارة و الترانزيت .**

إن موقع العراق الاستراتيجي والجغرافي كحلقة وصل بين الشرق والغرب وقربه من دول أخرى جعل من مشروع القناة الجافة مهما وهو امتداد لطريق الحرير القديم .

ويعد هذا المشروع بداية لتغيير خارطة الاقتصاد العالمي وليس المحلي أو الإقليمي وحسب . ويجعل من حركة التجارة نشطة وكذلك حركة الترانزيت عبر العراق . أن القناة الجافة العراقية تمتاز بقصر المسافة التي تقطعها البضائع عبر السكك الحديد أو أسطول النقل البري لوزارة النقل العراقية . سواء من الموانئ العراقية إلى الموانئ التركية والسورية والأردنية أو الطريق البرية الموصلة إلى دول شرق وشمال أوربا واسيا الوسطى . وبخلاف جميع دول الجوار التي تبعد عن نقطة التقاء بالغرب باضعاف هذه المسافة إلا أنها يمكن أن تستفيد من هذا المشروع والإسهام فيه بما يخدم مصالحها أيضاً .

أن المشروع سيختزل الاف الأميال البحرية والبرية ونحو ( 20-25) يوم تقطعها البواخر والسفن في المياه العربية والبحر الأحمر لعبور قناة السويس إلى أوربا لتفريغ وشحن البضائع . فضلا عن نفقات تقدر بعشرات الملايين من الدولارات ستدفعها الدول وشركات النقل البحري والتجارة العالمية .

إن البواخر القادمة من استراليا ودول شرق أسيا وأوربا ستتبادل الشحن والتفريغ للبضائع المنقولة عبر السكك الحديد أو أسطول النقل البري من العراق الى تركيا وسوريا والأردن .

ووصفت الشركة العامة للموانى العراقية مشروع القناة الجافة بأنة بداية تغير خارطة الاقتصاد العالمي والاقليمي وحركة التجارة الدولية كونه سيغير دور الموانى الخليجية وقناة السويس المصرية وسيوفر إيرادات تقدر بعشرات المليارات من الدولارات والتي تعتمد بالطبع على حركة التجارة وفعالية نشاطها ( **الموانئ العراقية، 2006:12**) .

لقد أبدت العديد من شركات النقل البحري العالمية رغبة شديدة بالإسهام في هذا المشروع فقد أوضح مدير موقع وعمليات شركة ( CMA---CGM ) الفرنسية أنة هنالك خطط مستقبلية منها التوسع في الموانئ الآخرى والاستثمار في ميناء الفاو الكبير المزمع إنشأءه . فضلا عن إلغاء المحطات الفرعية (الموانى الخليجية) . وشحن البضائع بشكل مباشر من الشرق والغرب إلى العراق .

وسيتحول ميناء ام قصر إلى محطة طرفية تستقبل البضائع للنقل عن طريق سكك الحديد الى موانئ الطرطوس التركي واللاذقية السوري والعقبة الاردني ومن هناك يتم شحنها مرة اخرى الى البواخر العائدة للشركة والى اوربا وبذلك توفر الاجور التي تدفع الى قناة السويس المصرية وكلف التفريغ والشحن في موانئ الخليج الى العراق . كذلك يستلزم الامر بناء مناطق لوجستية والميناء الجاف في منطقة الشالجية في بغداد لتجميع البظائع وشحنها بالقطارات الى المحطات القريبة من جنوب تركيا ومنها تنقل برا او بحرا الى شرق وشمال اوربا لاسيما منطقة اسيا الوسطى كونها لاتطل على البحر . وتنتقل البضائع الى الميناء الجاف في الشالجية من الموانئ العراقية عبر سكك

الحديد او النقل البري مباشرة وبحراسة كمركية ليتم استيفاء الرسوم الكمركية واستكمال الاجراءات الاخرى , بهدف اختصار الوقت والجهد والحلقات الروتينية الزائدة بين الموانئ والجهات المعنية في العاصمة . ويرى العديد من الخبراء والمحللين ان العراق سيكون محط ارتكاز لنقل البظائع العالمية سواء الاوربية او الاسيوية نتيجة لظروف المنطقة غير المستقرة سواء في الدول العربية او دول الجوار لها . وحالة التصعيد السياسي العسكري في المنطقة الاقليمية الامر الذي دفع تركيا الى التفكير بجدية لنقل بضائعها عبر العراق بدل من سوريا لوصولها لشرق اسيا ودول الخليج العربي وهنا من الضروري جدا ان يضع العراق نظاما لتنشيط حركة التجارة والترانزيت مع الدول المجاورة لكي نجذب كافة البضائع الدولية لتمر عبر الاراضي العراقية من اجل توفير ايرادات عالية لتنمية الاقتصاد العراقي والنهوض به مع ايجاد مناطق حرة للتبادلات التجارية مثلا ( في البصرة واخرى في الانبار ودهوك ) .

لذا فان التغيرات (الربيع العربي ) قد وفرت للعراق فرصة ذهبية سانحة ليكون منطقة استراتيجية لنقل البضائع العالمية ومركز التجارة الدولية وعليه استثمارها بكل كفاءة وتهيئة كافة المستلزمات لها والا تضيع الفرصة والوقت للتجاذبات السياسية او تحت الضغوط الاقليمية .

ويكمل هذا المشروع العملاق انشاء منطقة اقتصادية دولية حرة في مثلث الفاو . وعند تنفيذ مشروع ميناء الفاو الكبير والمنطقة الاقتصادية الدولية الحرة فان الايرادات المحتملة للعراق منها توازي موارد العراق النفطية حاليا .

**سادساً- استراتيجية التنمية البشرية المستدامة في العراق :**

لقد خلق الله سبحانة وتعالى الإنسان في أحسن تقويم وعلمه مالم يكن يعلم وميزه عن سائر مخلوقاته بالعلم والمعرفة والكتابة واول اية نزلت في القران الكريم تحث على القراءة والتعلم وقد وردت كلمة العلم وما يشتق منها في القران الكريم ( 446) مرة . ثم اشار العديد من الاقتصاديين ومن بينهم ( الفريد مارشال ) الذي عاصر بداية التغيير في مضمون الإنتاج في مطلع النصف الاول من القرن العشرين الى دور العنصر البشري فقد اشار الى ان (( اثمن راس المال هو مايستثمر في البشر )) **(marshall,1939,218)** .

وتتجسد مبادى عالمية الحق بالحياة لكافة البشر وان هذا الحق لايقبل التجزئة والتميز او التفاوت والبشر كلهم سواء في التمتع بالرفاهية والبقاء ولا فرق بين موقع او انتماء , انه بناء منسجم مع متطلبات التنمية البشرية مع صعوبة استدامتها , وتلك هي القيمة العليا للتنمية البشرية المستدامة التي لاتعلوها قيمة وتنطلق ركيزة التنمية البشرية من التشديد على ان البشر هم الثروة الحقيقة للامم وبالتالي لابد من ان يكون محور التنمية وغايتها وهذا هو الذي يحدد وظيفة التنمية في انها عملية تستهدف توسيع خيارات الناس .

اما التنمية المستدامة ( sustainaple ) تعرف حسب اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ( بانها التنمية التي تلبي احتياجات الحاظر ودون الانتقاص من قدرات الاجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها وعدم الحاق الظرر بالبيئة ) . ( **الهيتي , 2009 , 14)** .

للتنمية المستدامة ثلاث ابعاد رئيسة هي : ( البيئـــة – المجتمـــع – الاقتـــصاد ) ومحـــصلة الجمـــع بـــين التنمية البشرية والتنمية المستدامة تاتي الولادة الجديدة لنهج التنمية البـــشرية المـــستدامة فـــي انهـــا لاتولـــد نموا اقتصاديا فحسب بل توزع ايضا فوائـــده توزيعـــاً منـــصفا, تنميـــة تعيـــد توليـــد البيئـــة بـــدلاً مـــن ان تدمرها تنمية تمكن الناس بدلا من ان تهمشهم , انهـــا تنميـــة تعطـــي الاولويـــة للفقـــراء وتوســـيع نطـــاق اختياراتهم وفرصهم وتتيح الفرصة بمشاركتهم في القرارات التي تـــؤثر فـــي حيـــاتهم انهـــا تنميـــة مواليـــة للناس . ( **البستاني , 2009 , 58)** اذن هي تنمية مـــن خـــلال النـــاس ولاجلهـــم , تفـــتح الفـــرص للجيـــل الحاضر ومستقبل اجياله وترعى نظم الطبيعيـــة . الاســـتدامة تـــستهدف ضـــمان حاجـــات الجيـــل الحـــالي دون الاظرار بحاجات الاجيال القادمة . ان تحقيق مبدأ الانصاف بين الاجيـــال ولكـــل جيـــل فـــي امتـــداده الزمني الذي يربط الحاضر بالمستقبل .

وتتركز المتطلبات الاساسية للتنمية البشرية المستدامة فـــي القـــضاء علـــى الفقـــر . وتخفـــيض معـــدلات النمو السكاني وتوزيع اكثر عدالة للموارد والموجودات , وجعـــل البـــشر اكثـــر تعليمـــاً وصـــحة وتـــدريبا ومهارة . واستهداف حكومة اكثر تـــشاركاً واقـــل مركزيـــة , واعتمـــاد انظمـــة تجاريـــة اكثـــر ليبراليـــة داخلياً وبين الدول , وادراك اكبر لطبيعة النظام البيئي وتنوعة . ومـــن هنـــا لابـــد ان تكـــون العلاقـــة بـــين القدرات والاستخدامات متوزانـــة ومتناغمـــة , فتوازنهـــا يجـــسد العدالـــة , وتناغمهـــا يـــضمن الفعاليـــة . ولهذا ياتي التاكيد على حقيقة ان توليد العمالة المنتجـــة ينبغـــي ان يكـــون الهـــدف المركـــزي لاســـتراتيجية التنمية البشرية , لانها تعد القاسم المشترك بين توليـــد القـــدرات واســـتخدامها . ويتـــضمن تكـــوين وتوســـيع القدرات عن طريق المعرفة والصحة واكتـــساب المهـــارات ويتحقـــق اساســـاً بواســـطة التـــدريب والتاهيـــل لتحقيق هدفين حيويين كلاهما يتضمن توسيعا للخيارات المتـــضمنة مـــا يمكـــن ان يفعلـــة البـــشر او يكـــون عليه في مسار حياتهم . لان ذلك يمثل الغاية والوسيلة في ان واحد ، كـــذلك تعـــد عمليـــة تكـــوين وتوســـيع القدرات مطلوبة لسببين اساسيين هما:

الاول : كمي , باعتبارة مفتاح فرص العمـــل الـــذي يـــزود العمليـــة الانتاجيـــة بمـــا تحتـــاج اليـــه مـــن متطلبات والقوة العاملة البشرية .

الثاني : نوعي , لانة يتعلق بالمنظور المطلوب في اطـــار عمليـــة مـــستمرة تـــستهدف المواكبـــة علـــى الصعيد المعرفي عموما , والتقني بخاصة .

وبهذا تصبح عملية اكتساب المهارات من خلال التدريب والتاهيـــل مـــن اولويـــات اهـــداف عمليـــة التنميـــة والتطوير . وهنا تبرز اعتبارات نوعيـــة رأس المـــال البـــشري فـــي أوســـع ابعـــادة . لـــذا فـــان فـــرص الحصول على العمالة المنتجة هي التجسيد الفعلي للحق في الحيـــاة , كمـــا ان فيهـــا يـــرد حـــق المـــشاركة في خلق الثروات والتمتع بمنافعها .

ولكي يتحول النمو الاقتصادي الى وسيلة لتحقيق التنمية البـــشرية المـــستدامة ينبغـــي ان تتـــوفر جملـــة مـــن الشروط او المتطلبات ومن اهمها . ( **البستاني , 2009, 92** )

أ- توسيع قاعدة الدخول والثروات من خلال ايجاد فرص كافية وسريعة للعمل المنتج .

ب- تحقيق تنمية اجتماعية رصينة .

ج – حماية البيئية وتجديدها .

ان وجود الدولة مطلوب من حيث المبدأ لغياب التلقائية بين النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية بشرية الامر الذي يستدعي الحاجة الى سياسة مدركة هادفة وفاعلة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي و لكن هذا التدخل للدولة ينبغي ان لا يلحق الضرر بآلية السوق . انهما آليتان متكاملتان . وبهذا التكامل يبرز معيار اتاحة الفرصة لظرورة اعادة تعريف واعطاء مفهوم جديد لدور الدولة وتنظيم كفائتها . واذا كانت الية السوق تعد حيوية للكفاءة والتخصيصية , لكنها غير قادرة على ضمان العدالة التوزيعية , انها الية غير فعالة في تسريب منافع النمو الاقتصادي الى الناس لينتج عن ذلك ظرورة اصلاحها لكي يتاح لكل شخص امكانية الحصول على المزايا التي توفرها , وهي وسيلة وليست غاية , وغرضها بالتالي ان تخدم الناس وليس العكس .

واستدامة التنمية في جوهرها ان تتاح لكل فرد الفرصة المتساوية في التنمية . وان هذة التنمية ينبغي ان تكون عادلة ومستديمة اقتصادياً واجتماعيا وسياسيا ً وبيئياً , فالاستدامة هي معيار توجة مسار التنمية نحو المستقبل , اذ تكمن فيها شروط حماية حقوق الاجيال الحالية والقادمة . ( **البستاني , 2009, 48)**

وبذلك فان اعتماد منهج التنمية البشرية يعد بديلا للفكر الاقتصادي الليبرالي الذي هيمن على توجهات التنمية الدولية للعقود الماضية , وهي تحدد بعدين حيويين لمسار التنمية الدولية هما :

الاول : احتوى النموذج الليبرالي السابق ( حالة الانفصام ) . اذ هيمن النمو الاقتصادي على اهداف التنمية والذي اعتبره هدفا بحد ذاتة , وبذلك خلق انقساما حاداً بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية .

الثاني : تاكيد منهج التنمية البشرية المستدامة على حالة الالتحام كبديل حاسم , وجاعلاً البعد الاجتماعي رديفاً للمسار الاقتصادي في التنمية .

والان لنركز على الجانب المهم في التنمية البشرية المستدامة الا وهو التعليم للحصول على المعرفة . فالتعليم يعد من اعمدة الاقتصاد المعرفي المهمة ودوره مركزيا وان اكتساب المعرفة الجديدة يكون من خلال التعليم والتدريب . فالتعليم هو المفتاح الرئيس لاعطاء دفعة للتنمية الاقتصادية , وهو مفتاح المعرفة الفعالة ويتطلب تحقيق هذا المكون نظاما تعليماً مرنا يبدأ من التعليم الاساسي لتطوير المهارات التقنية وتشجيع التفكير الخلاق والابتكار . ثم كنظام تعليمي مدى الحياة ( التعليم المفتوح ) . لذا فان وجود طاقات بشرية مؤهلة على مستوى عال وقادرة على استخراج واستخلاص المعلومات ومعالجتها وتحويلها الى معرفة وتوظيفها يتطلب وجود نظام تعليمي قوي وفعال يتمتع بمخرجات ذات جودة عالية قادرة على الابداع والابتكار والتعامل مع التقنية الحديثة وانتاجها وتوظيفها لتوليد المعرفة . لذا فأن الامر يتطلب تطوير المناهج التعليمية وتحقيق نقلة نوعية من الاسلوب التقليدي الى التعليم الحديث والمعاصر باستخدام الوسائل المتعددة لايصال ودعم ومساندة التعليم .والتعليم عن بعد والتعليم الالكتروني وفق استرايجية فعالة معاصرة للتعليم العالي بما ينسجم مع التطورات المعاصرة لكي يساهم في تحقيق بوادر التطور والتنمية المستدامة .

وهناك ثلاث مفاتيح رئيسة لتطوير النظم التعليمية في ضوء التطورات العالمية وحركة العولمة .

1- ابداء العناية اللازمة لجودة التعليم واقتصادياته وملائمته ومردوه على الفرد والمؤسسة والمجتمع .

2- توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في شؤون التعليم في التخطيط والتمويل والتنفيذ تضم برامج تنمية الموارد البشرية وتطوير دور الجهات الحكومية في التنظيم والرقابة والتقييم والمسائلة .

3- استثمار تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة في مراحل التعليم بما يخدم التوجة نحو اقتصاد المعرفة .

**الاستنتاجات والتوصيات**

**اولاً : الاستنتاجات :**

1- ان ضمان اشباع الحاجات الاساسية لجميع افراد المجتمع العراقي هي هدف وركن اساسي لاية سياسة اقتصادية في العراق لان مقومات تحقيق هذا الهدف متوفرة فيه ، وان عملية تحديد فلسفة النظام الاقتصادي وتحديد دور الدولة في ادارة الاقتصاد امر في غاية الاهمية والضرورة في العراق لان ما ورد في الدستور الحالي من معالجة للقضايا الاقتصادية ناقصة ولم تستكمل بالقوانين ذات العلاقة لحد الان .

2- هناك تناقض صارخ بين تبني الية السوق وبرامج التحول وواقع الاقتصاد العراقي من حيث التركيبة والفاعلية ويظهر لنا تأريخ الفكر الاقتصادي ان الدول الرأسمالية قد تدخلت بالفعل وفرضت قوانينها وقراراتها خلال كل مرحلة او ظرف تعرض النظام الراسمالي فيه الى المخاطر والازمات ولا تزال تتدخل الى يومنا هذا وتمارسه باسلوب اللامركزية حتى يمكننا القول ( المشاكل والازمات راسمالية والمعالجات اشتراكية ) اما الدول النامية والمتحولة فهي بامس الحاجة الى الجهاز التخطيطي وبالمشاركة الواسعة لتجمع في يدها القدرات العلمية والتنظيمية والمالية لترشيد الفعالية الاقتصادية وهذا الجهاز التخطيطي يقوم باداء دور تاريخي انتقالي يهيئ الاقتصاد الوطني خلاله لاستيعاب متغيرات هامة تفرضها طبيعة التحولات في الاقتصاد الدولي المعاصر فالتخطيط للتنمية الاستراتيجية ( المستدامة ) كخيار ومرحلة يعد الاسلوب الافضل والاكثر كفاءة لادارة الاقتصاد العراقي تحت ظرفه الداخلي وتحديات الخارج وبعد مسارمر ومؤلم ل ( 9 ) سنوات خلت .

3- يعاني الاقتصاد العراقي من اشكاليات وتحديات هيكلية وبنيوية كثيرة اقترنت مع عدم وضوح خطط التنمية للقطاعات الاقتصادية او التلكؤ في تنفيذ هذه الخطط وفشل السياسة المالية وضعف السياسة النقدية ( مع تحسنها النسبي لاحقاً ) على تحقيق الاستقرار المطلوب ، مما عرض ثروات البلد الى التبديد والضياع دون تطوير ملموس لهذا الاقتصاد .

4- ضعف وعدم تكامل البيئة التشريعية اللازمة لتأهيل القطاع الخاص للعمل والابداع والمساهمة في الاقتصاد العراقي وعدم اكتمال الرؤية الواضحة بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر وعلى الرغم من تاكيد خطة التنمية للمدة ( 2010 – 2014 ) على مسألة التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي ، الا ان ذلك لم يتجسد على ارض الواقع بعد الا على نطاق ضيق جداً .

5- بسبب حالة التردي في الاقتصاد العراقي قبل وبعد الاحتلال فقد ساهمت مجموعة واسعة من الاسباب لتفاقم مشكلة البطالة فيه ، وظهور شكل جديد من البطالة تسمى ( البطالة القسرية ) والتي تختلف عن انواع البطالة الاخرى المألوفة وكذلك عمق الفساد الاداري والمالي وساهم في انتشار ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي والحزبي والسياسي الذي افقد الكثير من العاملين لفرص عملهم لاعتبارات جهوية ومصالح ضيقة ، كذلك اقترنت عملية توفير فرص العمل والتخصيصات المتاحة وهي غالباً ما تكون محدودة جداً ولا تغطي الا نسبة قليلة من البطالة الواسعة .

6- يعد القطاع النفطي المصدر الاول والرئيس للموارد المالية في العراق من العملات الاجنبية وتكمن اهميته الستراتيجية في مساهمته الفاعلة في بناء القاعدة التنموية في العراق واهم مصدر لامدادات الطاقة والمواد الاولية للاستهلاك المحلي وسيواجه القطاع النفطي تحديات عديدة في ظل العولمة الاقتصادية واندماج الشركات العالمية وتطورات السوق النفطية العالمية ، مما سيترك اثاره على مجمل حركة الاقتصاد العراقي وعلى حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى طبيعة مكونات الموازنة العامة وتخصيصاتها الاستثمارية والتشغيلية .

7- يتصف الاقتصاد العراقي بمزايا وبنية اقتصادية افضل بكثير من الدول النامية اذ توجد الموارد المناسبة والرقعة الجغرافية الصالحة للزراعة والواسعة والموارد المائية المناسبة وتوفر القدرات والخبرات البشرية المؤهلة والموارد النفطية والمصرفية والتنويع الجغرافي كلها عوامل دافعة نحو نجاح تبني سياسة التنويع الاقتصادي للتقليل وعدم الاعتمادية على قطاع واحد ( النفطي ) للايرادات العامة .

8- ان آلية التحول الخاطئة في الاقتصاد العراقي نحو الخصخصة وبصورة غير سليمة ومتنوعة افقد العراق فرصة واضاع الزمن ليس بالقليل على تصحيح الوضع الحالي ويعرقل القطاعات الاقتصادية ( الصناعية بشكل خاص ) مما عرض الاقتصاد العراقي الى ( الاغراق ) في كل المجالات من السلع الزراعية والصناعية والانشائية والاستهلاكية والتي بات يعاني منها السوق العراقي وقتلت الانتاج والصناعة العراقية .

9- استطاعت السلطة النقدية بادواتها الجديدة في العراق بعد عام 2003 من خفض معدلات التضخم والسيطرة عليه للمدة ( 2006 – 2012 ) عدا استثناءات قليلة جداً وقد انعكس على هذه السيطرة ان تضيف الرفاهية الاقتصادية قوة شرائية حقيقية قدرت بحوالي ( 21 ) ترليون دينار مقابل انفاق ( 2 ) ترليون على العمليات النقدية والمزادات للعملة والحوالات ، وبفعل مضاعف عمليات السياسة النقدية ، كما ساعدت الاستقلالية للبنك المركزي العراقي في قانونه الجديد بشكل فاعل على اتخاذ القرارات الصائبة والتي تصب في مصلحة الاقتصاد وساهمت الى حد ما بابعاد السياسة عن القرارات الاقتصادية .

10- لقد تعرض قطاع السياحة في العراق الى الاهمال والتدمير وعدم الرعاية في الوقت الذي يتميز فيه العراق بقدرات كبيرة جداً ومتنوعة في هذا القطاع وبالتالي فهو يعد مصدراً بديلاً عن النفط وصناعة واعدة في تحقيق الايرادات من العملات الاجنبيةالكبيرة ويتطلب توفير الاستقرار والامن وانتهاء التجاذبات السياسية .

11- على الرغم من حجم الموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد العراقي فهو لايزال اقتصاد ريعي ، ومؤسساته يغلب عليها الطابع البيروقراطي ، وفي ظل تدني مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي وعدم فاعليتها ، فأن الاثار التي يمكن ان يتعرض لها الاقتصاد العراقي من جراء انضمامه الى منظمة التجارة العالمية WTO تعتمد الى حد كبير على مدى قدرته في تكييف سياساته الاقتصادية والتنويع

الاقتصادي وتحسين قدرته التصديرية باعتماد المواصفات النوعية العالمية للصناعات المحلية ومن المفيد جداً ان يعمل العراق بكل جدية من اجل استكمال مستلزمات الانضمام لهذه المنظمة للمزايا الواسعة اتي يمكن الحصول عليها .

12- واجهت الموازنات العامة في العراق اشكاليات وتحديات عديدة الا ان موازنة العراق لعام 2012 هـي الاكبر بعد السعودية عربياً ، مما سيعطي مؤهلات واسعة لاقامة المشاريع الاستثمارية على عكس الموازنـات السابقة لها طغت التخصيصات التشغيلية عليها وبذلك يتحول العراق الى ورشة استثمارية كبيرة بفضل الخطـة التنموية الستراتيجية التي وضعت مؤخراً ، اما تميز الميزانية ( على الرغم من بعض التحفظات ) الاسـتثمارية لهذا العام فقد فقد ارتفعت عن ميزانية عام 2011 الى نسبة 35 % بعد ان كانـت 31 % وكـذلك تـم تقليـل الموازنة التشغيلية من 70% الى 65 % ويعد تميزاً مهماً لانه سيساعد على تنفيذ مشاريع كبيـرة فـي مجـال الاستثمار مع التركيز على قطاعي الكهرباء والنفط .

**ثانياً – التوصيات :**

1- ينبغي توضيح طبيعة النظام الاقتصادي وفلسفته والالية التي يسير عليها وتحديد الموقف من دور الدولة في الانشطة الاقتصادية والية التحول والخصخصة والية تطوير القطاع الخاص والموقف من خصخـصة القطـاع النفطي وان يكون هناك التزام سياسي وحكومي بذلك مع تهيئة اجتماعية .

2- تبني اصلاحات اقتصادية تتمحور حول دعم سياسة التنويع الاقتصادي ومعالجة التحديات التي تواجه نشاط هذه القطاعات والتركيز على تطوير القطاعين الزراعي والصناعي لاسيما للسلع التي تمتلـك ميـزة نـسبية او تنافسية وكذلك للسلع التي تسد جزء من الطلب المحلي .

3- تحويل ادوات السياسة النقدية بعد سيطرتها على التضخم في الاقتصاد العراقي ان تجعل سعر الصرف بين الدولار والدينار ( 1 :10 ) اي دولار واحد مقابل عشرة دنانير والى هدف حيوي اخر الا وهو الحد من البطالة الكبيرة نظراً لما لها من مخاطر وانعكاسات اجتماعية واقتصادية وامنية وكذلك ابعـاد الـسياسة النقديـة عـن الاهداف السياسية اي لابد من الفصل والتفريق بين السياسة والاقتصاد على الرغم من انهما ( وجهـان لعملـة واحدة ) وتفعيل الادوات النقدية للبنك المركزي وتطوير وزيادة فاعلية سوق العراق للاوراق الماليـة وتفعيـل القطاع المصرفي ,

4- تبني استراتيجية ملائمة وواضحة للقطاع الزراعي الذي يعد الاكثر قدرة على استيعاب الايدي العاملة مـع توفرمقومات هذا التطوير من اجل زيادة الانتاج والانتاجية وتقليل الاعتماد على الاستيرادات الغذائيـة ويـرتبط ذلك حتماً بصياغة جديدة لسياسة مائية فعالة في العراق .

5- تنويع الهيكل الانتاجي لزيادة القيمة المضافة وسد الحاجة وتوفير فرص عمل اكثر للعمالة الوطنيـة ومـن خلال برامج استثمارية مكثفة لاستثمار المزايا المتاحة لتنويع الهيكل الاقتصادي في العراق لضمان تنمية مستقرة على المدى البعيد وتقليل المخاطر التي يفرضها الاعتماد شبه التام على القطاع النفطي .

6- تجنب تسيس البرامج المتصلة بتنمية القطاعات والصناعات المتوسطة والصغيرة والتقليل الى اقصى حـد من التدخلات والضغوطات السياسية فيما يتعلق بوضع هذه البرامج وتصميم اسـتراتيجية التنميـة الاقتـصادية والاجتماعية بما يضمن الاستثمار الفعال للموارد المتاحة ومعالجة الاشكاليات والتحديات للاقتصاد العراقي .

7- ابقاء الحلقات الاستراتيجية في القطاع النفطي تحت سيطرة الدولة وتحديد اهدافه على المستويين المتوسط والبعيد ، واخضاع قراراته للشفافيه والمساءلة واتخاذ خطوات جدية في تعويض التخلف الزمني السابق لمواكبة التطورات التقنية والادارية والتسويقية الحديثة في العالم وان نعيد تصميم الصناعة النفطية في العراق وفق اسس جديدة للانتاج والتشغيل والاسعار والاجور والاسواق .

8- اعادة تنشيط عمل المصارف المتخصصة ( الزراعي ، الصناعي ، العقاري ) لتسريع عملية النمو والتنمية ولضمان نجاح سياسة التنويع الاقتصادي واستراتيجيات التنمية القطاعية والمكانية والتي تعدها السلطات النقدية هدفاً حيوياً .

9-تطوير العنصر البشري عن طريق زيادة فرص التعليم بمراحلها المختلفة وفق معايير ورؤية جديدة معاصرة تستجيب لمتطلبات سوق العمل ونوعية العمالة المعاصرة من مهارات وكفاءات لان العنصر البشري يعد احد اهم العوامل الرئيسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في العراق .

10- عند وضع السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتطوير الاقتصاد العراقي لابد ان تؤخذ بعين الاعتبار ابعاد التنمية المستدامة ( البيئة ، المجتمع ، الاقتصاد ) لضمان حق الاجيال القادمة وادراك اكبر لطبيعة النظام البيئي وتنوعه والمحافظة عليه ، والتركيز على التنمية والطاقة المستديمة والتنمية البشرية المستدامة فهي مفتاح التطور واساسه .

**المصادر :**


1- الدستور العراقي الجديد ، جريدة الوقائع العراقية ، 2011 .

2- الامم المتحدة ( الاسكوا ) التنويع الاقتصادي في البلدان النامية المنتجة للـــنفط ، اللجنـــة الاقتـــصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، 2001 .

3- العاني ،د. شريف محمود : مشروع حقل عكازالنفطي ، الواقع والافاق ، بحث مقدم الى ندوة فـــرص استثمار الصحراء الغربية ، جامعة الانبار ، مركز دراسات الصحراء 2010 .

4- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء المجموعـــة الاحـــصائية الـــسنوية ( 2009-2008 )

5- الربيعي ، د. فلاح خلف : واقع ومستقبل الصناعة النفطية في العراق ، الصباح ، العدد 814 نيـــسان 2006- ظاهرة البطالة في العراق – الاسباب وسبل المعالجة ، الصبا الاليكترونية ، 2010 .

6- الصادق ، د. علي توفيق : السياسات النقدية في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، 2006 .

7- الشبيبي ،د. سنان : السياسة النقدية في العراق ما بعد 2003 ، صندوق النقد العربي ، 2007 .

8- صالح ،د. مظهر محمد : السياسة المالية في العراق بين المدخل الصعب والمخرج الامثل ، بغـــداد ، 2009 – تقييم اداء السياسة النقدية في العراق ، بحث غير منشور ، ايلول 2009 .

9- الخزرجي ، د. ثريا عبد الرحمن : السياسة النقدية في العراق بين ارث الماضي وتحديات الحاضـــر، بحث غير منشور ، ايلول 2010 .

- تقييم اداء السياسة النقدية في العراق والحد من التضخم ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، بغداد العدد 45 لسنة كانون الاول ، 2007 .

10-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء : مؤشرات احصائية عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة ( 2007-2010 ) تشرين الثاني 2011 .

11- البنك المركزي العراقي : المديرية العامة للابحاث، نشرات سنوية مختلفة .

12- ردام ، د. مكي محمد : سياسة العراق المالية والنقدية ، مجلة مرافئ العدد ( 6 ) لسنة 2009 .

13- وزارة التخطيط : الجهاز المركزي للاحصاء ، دائرة الحسابات القومية للسنوات 2007-2010

14- وزارة المالية : دائرة الموازنة تقديرات اولية للموازنة السنوية لعام 2012 ، منشور فـــي جريـــدة الصباح العدد 2011 لسنة 2011

15- وزارة التخطيط : دائرة الانفـــاق الاســـتثماري ، حجـــم التخصيـــصات الـــسنوية علـــى مـــستوى القطاعاتالاقتصادية للمدة 2006-2009 ، العراق ، بغداد

16- العاني ، د. محمد سلمان : البطالة القسرية المفروضة شكل جديد للبطالة في العراق بعد الاحتلال ، جامعة الانبار ، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، العدد 8 لسنة 2010 .

17- شعلان ، هشام ياس : اصلاح الاقتصاد العراقي رصيد الماضي وتوقعات المستقبل ، مجلـــة كليـــة الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، عدد خاص بالمؤتمر السابع، تشرين الثاني ، 2005 .

18- المغيري ، محمد زاهي : العولمة وسيادة الدولة الوطنية ، ندوة العولمـــة – التعامـــل والتفاعـــل ، جامعة الامارات العربية المتحدة، ابو ظبي 2003 .

19- غنيم ، د. احمد فاروق : الديمقراطي واقتصاد السوق ، مركز المشوعات الدولية الخاصة، الطبعة الاولى ، واشنطن ، 2005 .

20- حسن ، باسم عبد الهادي : البطالة في الاقتصاد العراقي ( الاسباب المراحل ، الحلول ) ، الجامعـــة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2005 .

21- شندي ، د. اديب قاسم : الخصخصة في الاقتصاد العراقي ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوت ، مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد 4 ، 2006 .

22- الراوي ، د. علي عبد محمد : اتجاهات ومهام السياسة الاقتصادية المناسبة للاقتـــصاد العراقـــي ، بحث مقدم الى الندوة العلمية ( الاقتصاد العراقي الواقع والطمـــوح ) جامعـــة بغـــداد ، كليـــة الادارة والاقتصاد ، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية ، العدد ، 2005

23- الكواز ،د. احمد واخرون : الديون الخارجية والتعويضات ، حالة العراق ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2004 .

24- الشماع ، د. همام : المشروعية السياسية والقانونية لديون وتعويضات العراق ، مركـــز العـــراق للدراسات الاسنتراتيجية ، ندوة ( رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ) ، بغداد ،العدد 3 ، 2006 .

25- حسن ، د. علي : انعكاسات المديونية الخارجية على واقع الخدمات العامة في العـــراق ، مركـــز الشيرازي الدولي للدراسات ، واشنطن ، 2008 .

26- البستاني ، د. باسل : جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة بين منابع التكـــوين ومواقـــع التمكـــين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، حزيران 2009 .

27- الحافظ ، د. مهدي : تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق ، بحث مقدم الـــى الندوة العلمية دور الاستثمارات الاجنبية في الاقتصادات العربية ، معهد التقـــدم للـــسياسات الانمائيـــة واتحاد رجال الاعمال ، لبنان 2007 .

28- القريشي ، د. مدحت : التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر ، ط1 ، 2007 .

29- نجم ، د. محمد : ستراتيجية التنمية الزراعية في العراق ، جريدة الصباح الاليكترونية ، 2009 .

30- طالب ، د. علاء فرحان : تقويم جودة الخدمات السياحية الدينية من وجهة نظر الزائرين ، دراسة ميدانية كربلاء ، مجلة اهل البيت ، العدد 4 ، 2005 .

31- الهيتي ، د. نوزاد عبدالرحمن : التنمية المستدامة في دولة قطر الانجازات والتحديات ، الدوحـــة ، ط1 ، 2008 .

32- وزارة النقل والمواصلات ، المديرية العامة للموانئ العراقية ، 2006 .تقرير غير منشور .